خمس سنوات
منذ التأسيس
5TH ANNIVERSARY
OF THE MOVEMENT

ثُرنا معاً... وسنبني معاً
Together we uprise... Together we will build

التقرير السياسيّ السنويّ
للحركة السياسيّة النسويّة السوريّة
تموز 2022 حتى 7 حزيران 2023

المؤتمر العام الخامس
للحركة السياسية النسوية السورية

الحركة السياسية النسوية السورية
THE SYRIAN WOMEN'S
POLITICAL MOVEMENT

الفهرس

الوضع الميدانيّ في سوريا 3

مناطق سيطرة النظام السوريّ 3
مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة) 5
مناطق سيطرة الإدارة الذاتيّة لشمال وشرق سوريا (مسد/قسد) 6
مناطق سيطرة فصائل الجيش الوطنيّ والحكومة المؤقّتة 7

الوضع الاقتصاديّ والمعيشيّ في سوريا 9

اقتصاد الدولة السوريّة / مناطق سيطرة النظام 9
الوضع الاقتصاديّ في شمال شرق سوريا 12
الوضع الاقتصاديّ في شمال وشمال غرب سوريا 13
تأثير الوضع الاقتصاديّ في سوريا على النساء 16

زلزال 6 شباط 2023 17

تداعيات الزلزال على النساء السوريّات 19

التقاربات مع النظام السوريّ 20

التقارب التركيّ-السوريّ 20
التقارب العربيّ-السوريّ 22
تأثير التقارب مع النظام السوريّ على النساء في سوريا 26

ملفّ اللجوء 28

العمليّة السياسيّة السوريّة 31

مشاركة النساء في العمليّة السياسيّة 31

موقف الحركة والتوصيات 32

الوضع الميدانيّ في سوريا

حملت هذه السنة في طيّاتها المزيد من التغييرات على السوريّات والسوريين، وعلى الملفّ السوريّ داخليّاً وإقليميّاً ودوليّاً. فعلى الرغم من توقّف العمليّات العسكريّة والمعارك على نطاق واسع، وتجميد خطوط النزاع منذ أكثر من ثلاث سنوات، عملت قوى سيطرة الأمر الواقع، على تعزيز واقع التقسيم، إلى أربع مناطق تبعاً للجهة المسيطرة في كلّ منها، واستمرّت بتوظيف إحداثيّات الوضع السوريّ والأزمات، في محاولة للاستفادة منها فيما يخدم أجنداتها. وكان الزلزال الذي ضرب سوريا وتركيا في شباط الماضي أبرز مثال لذلك. وتتوزّع هذه القوى وفق مناطق نفوذها كالتالي:

- مناطق سيطرة النظام السوريّ، الذي يشهد حضوراً كثيفاً للميليشيات الإيرانيّة، وبشكل أقلّ الوجود العسكريّ الروسيّ. وتختلف الحيثيّات في هذه المناطق، من حيث الوضع الأمنيّ، وسلطة الدولة وعمل مؤسّساتها من منطقة إلى أخرى.

- المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وتنقسم إلى ثلاث مناطق:

  - منطقة شمال غرب سوريا، وبالتحديد إدلب وأجزاء من ريف حلب الغربيّ، حيث تسيطر هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة) وذراعها التنفيذيّ، حكومة الإنقاذ، إلى جانب بعض فصائل المعارضة، التي لا تتبع لهيئة تحرير الشام.

  - منطقة شمال شرق سوريا الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتيّة لشمال وشرق سوريا، والقوى ذات الصلة – قوات سوريا الديموقراطيّة (قسد)، ومجلس سوريا الديموقراطيّة (مسد) – المدعومة أمريكيّاً، إلى جانب بعض المربعات الأمنيّة، والقطعات العسكريّة التابعة لجيش النظام، والمليشيات الإيرانيّة، والشرطة العسكريّة الروسيّة، كما لا يغيب عن الساحة الحضور العسكريّ الأمريكيّ.

  - منطقة شمال وشمال غرب سوريا، وتشمل أجزاءً من ريف حلب الشماليّ والشرقيّ والغربيّ ومنطقة عفرين، حيث الحكومة المؤقّتة (الذراع التنفيذيّ للائتلاف الوطنيّ السوريّ)، بالإضافة إلى فصائل تابعة للجيش الوطنيّ، التابع رسميّاً للحكومة المؤقّتة والمدعوم تركيّاً.

مناطق سيطرة النظام السوريّ

استغلّ النظام السوريّ تبعات الزلزال الإنسانيّة، والظروف المرافقة للمطالبة مجدّداً بإعادة تعويمه، والتعاطي معه فيما يتعلق بكلّ سوريا. وكان له ذلك من بوّابة قمّة جامعة الدول العربيّة في جدّة، يوم الجمعة 19 أيار الماضي. ولم يكن النظام السوريّ آبهاً بانهيار الوضع المعيشيّ والاقتصاديّ والأمنيّ، في مناطق سيطرته وانتشار المخدرات، حين وجّه أدواته الإعلاميّة للترويج لدعاية انتهاء الأزمة وانتصاره، بينما لم يقدّم أيّ تنازل حقيقيّ، أو دعوة جديّة للحلّ السياسيّ، واستمر في اتباع الخطّ ذاته في خطاباته حول محاربة الإرهاب، وحاول أن يلعب على التناقضات، ويتحجّج بالعقوبات الاقتصاديّة، لتعليل سوء الأوضاع الاقتصاديّة وانهيار العملة السوريّة.

كما شهدت مناطق سيطرة النظام انهياراً مستمراً في الوضع المعيشيّ، الذي تفاقم بشكل أكبر بعد الزلزال، في ظلّ استمرار العقوبات الأمريكيّة والغربيّة، وتفشّي الفساد في مفاصل الدولة ومؤسّساتها كافّة، الذي بات أكثر وضوحاً خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك استغلال أفراد وجهات مرتبطة بالنظام الوضع، للثراء على رفاة الاقتصاد السوريّ، والاستحواذ على الحصّة الأكبر من المساعدات المرسلة إلى مناطق سيطرته، سواء من الأمم المتحدة أم الدول الداعمة. ووفق الكثير من المصادر، لم تكن المساعدات المرسلة لمتضرري الزلزال استثناءً.

أما في الجانب الأمنيّ، فقد استمرّت الأجهزة الأمنيّة بالاعتقالات، مترافقة بتمدّد شبكات ابتزاز أهالي المعتقلات/ين وتشعّبها. كما طالت الاعتقالات بعض اللاجئات واللاجئين، من الذين تمّت إعادتهم قسريّاً، بالأخصّ من لبنان، حيث ارتفع سقف التخوّف من استمرار حالات الترحيل القسريّ للسوريّات والسوريين، التي قد يودي بهم/ن إلى الاعتقال، أو الاخفاء القسريّ، أو التجنيد الإجباريّ، أو الموت تحت التعذيب أو الإعدام. عدا عن إشكاليّات الملكيّة، التي باتت قَدَر الكثير من السوريّات والسوريين، الذين/اللواتي دُمّرت مساكنهن/م بسبب القصف، أو صودرت بسبب التهجير الداخليّ، أو الخارجيّ، أو الإخفاء، وتحت ذرائع ومسميات مختلفة، ووفق قوانين وتشريعات صدرت خلال السنوات الماضية.

هذه الأوضاع راكمت عبئاً إضافيّاً على النساء اللواتي فقدن أزواجهن، حيث لا يسمح لهنّ القانون بالمطالبة، أو بالحصول على ملكيّة العقار في حال كان مسجلاً باسم الزوج.

وفي الوقت ذاته، تميّزت بعض المناطق بهامش، وإن كان محدوداً للتعبير عن الاستياء، حيث شهد العام الماضي حراكاً مدنيّاً في السويداء، وأرياف درعا وحلب، وفي مناطق مختلفة تحت عناوين مختلفة ومنها؛ الوضع الاقتصاديّ، والتضامن مع ضحايا الزلزال في الشمال السوريّ.

أمّا عسكريّاً، وبالرغم من توقّف العمليات العسكريّة واسعة النطاق، إلا أنّ الضربات "الإسرائيليّة"، استمرّت في مناطق سيطرة النظام على مواقع إيرانيّة، وتكثّفت خلال العام الماضي، ومنها ما استهدف دمشق وأدّى إلى سقوط ضحايا من المدنيين. كما طاول القصف الجنوب السوريّ، وقد نفّذته جهة خارجيّة يُعتقد أنّها الأردن، استهدفت أحد أكبر تاجر مخدّرات في المنطقة الجنوبيّة "مرعي الرمثان"، وقُتل مع زوجته وأولاده الستّة. ومن الجدير بالذكر هنا، أنّ الحكومة الأردنيّة لم تتبنّ ذلك رسميّاً، كما لم يبدِ النظام السوريّ أيّ ردّ فعل على ذلك في خطابه المعتاد عن السيادة.

وتأتي هذه الضربة في سياق الحدّ من تهريب المخدّرات، التي يتمّ تصنيعها في سوريا، وتصديرها إلى الخارج، وبالأخصّ إلى دول عربية مثل الأردن والسعوديّة. الأمر الذي كان أحد الأوراق المطروحة على طاولة المباحثات لإعادة النظام إلى الحضن العربيّ. وبغضّ النظر عن الجوانب السياسيّة للموضوع، فإنّ ظاهرة انتشار المخدّرات في الداخل السوريّ، وتحوّل سوريا إلى دولة إنتاج وتصدير للمخدرات، يدعو إلى القلق على جيل الشباب، اللواتي والذين عاشوا، وما زالوا يعيشون ظروف حرب قاسية، بلا أمل بالمستقبل، حيث لا فرص عمل في بلد نهشته الحرب، وأجهزت على ما تبقّى منه سلطات الأمر الواقع، ومنظومة الفساد.

كلّ ما سبق ذكره في مناطق سيطرة النظام، يؤثّر بشكل خاص على النساء، حيث نجد أنّ الانهيار المستمر في الوضع المعيشيّ، وعدم توفّر الخدمات الأساسيّة مثل الماء والكهرباء والرعاية الصحيّة، يجعل حياة النساء أكثر صعوبة، وقد يؤدّي إلى نقص التغذية وسوء الصحة. كما أنّ انتشار الفساد يعرّض النساء للاستغلال

والابتزاز من قبل الأجهزة الأمنيّة وشبكات الفساد، ناهيك عن الاعتقال التعسفيّ، والإخفاء القسريّ، ما يسبّب قلقاً وترسّبات نفسيّة للنساء وعائلاتهن.

كما تواجه النساء صعوبات في الحفاظ على سكن آمن ومستقرّ، في ظلّ النزاعات والتهجير القسريّ، والدمار الذي طال منازلهن جرّاء القصف، ويتعرّضن للمصادرة غير القانونية للأملاك والممتلكات، ما يتسبّب في فقدان المأوى والتشرّد للعديد من النساء وأطفالهن.

مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة)

استمرّت هيئة تحرير الشام بانتهاز أيّ فرصة، لتصدير نفسها كجزء من الخارطة السياسيّة السوريّة، وبدأ ذلك قبل سنوات عندما أعلنت فكّ ارتباطها بالقاعدة، وانتهاء الجهاد في سوريا، وبدأت بتسويق نفسها كإحدى الجهات، التي تحارب القاعدة وتنظيم داعش، والتنظيمات الجهاديّة الأجنبيّة الأخرى في سوريا. وحاول الجولاني تصوير نفسه أنّه يمكن أن يكون شريكاً في الحرب على الإرهاب في سوريا. وفي هذا السياق، تمّ تسليط الضوء بشكل مكثّف، على سياسة الهيئة في إقصاء المهاجرين الأجانب عن المراكز الفاعلة، وترحيل بعضهم، وتصفية آخرين، واعتقال البقيّة.

كما شهدت السنة الماضية زيادة في خطابات الجولاني وتصريحاته، تحمل مفردات عن الاعتدال والوسطيّة، والحديث عن حكومة معتدلة ترعى شؤون الناس جميعاً، وليس فقط المسلمين كما كان الحال سابقاً. ضمن هذه الحملة، ظهر الجولاني في حملة ترويجيّة، شملت لقاءات مع بعض أهالي القرى المسيحيّة والدرزيّة في إدلب، واعداً إياهم بالأمن والحماية، والحقوق الكاملة وحرية ممارسة الشعائر الدينيّة، ولقاءات أخرى مع بعض شيوخ عشائر المنطقة. وكان للإعلام الغربيّ دور في تسليط الضوء على بعض هذه الأمور، آخرها تقرير تمّ عرضه على قناة "France 24"، وأمثلة أخرى تمّ خلالها تسليط الضوء على "سوريّة" النصرة، من قبل جهات إعلاميّة وبحثيّة غربيّة، عدا عن أنباء لوفد ضمّ أشخاصاً غربيين، من بينهم السفير الأمريكيّ السابق لسوريا، روبرت فورد، حيث التقى الجولاني في إدلب.

كما تدخّلت الهيئة بذريعة فضّ النزاع، وبسط الأمان في أكثر من مناسبة، ومنها حادثة اغتيال ناشط مدنيّ في مدينة الباب، التي قام بها فصيل "الحمزات" التابع للجيش الوطنيّ، تمدّدت على إثرها هيئة تحرير الشام في مناطق تابعة للجيش الوطنيّ. وفي حادثة أخرى، قام عناصر ينتمون إلى "جيش الشرقيّة"، وهو أيضاً أحد فصائل الجيش الوطنيّ، بإطلاق النار على شباب كرد، وقتلهم خلال احتفالات بعيد النوروز في جنديرس، وظهر الجولاني عقب هذه الحادثة في حملة ترويجيّة أخرى، كحامٍ للأقليّات ومنتقداً حالة الانفلات الأمنيّ، والتنازع على السلطة بين الفصائل في مناطق الجيش الوطنيّ، وفاتحاً بيتاً للعزاء للشباب الكرد.

كلّ ذلك لا يشفع للجولاني وصمة الإرهاب، التي ألحقها بالثورة السوريّة، وكلّف الشعب السوريّ ثمناً باهظاً، إضافة لإخفاء وقتل عدد كبير من المدنيّات والمدنيين. وما يزال الجولاني وفصيله على قوائم الإرهاب الدوليّة، وماتزال سجونهم تمتلئ بمعارضيهم/ن. وبالرغم من حالة الأمان والاستقرار التي تبدو على السطح، إلا أنّ القبضة الأمنيّة للنصرة وأذرعها، مازالت مصدر تهديد حقيقيّ لحيوات الناشطات/ين، ومنظمات المجتمع المدنيّ العاملة بكلّ كوادره وأدواته في تلك المنطقة، ما يؤكّد سياسة النصرة القائمة على القمع والترهيب وكمّ الأفواه.

وعلى خلفيّة سوء الأوضاع الاقتصاديّة، تشهد المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام موجة عمران، وافتتاح لمراكز التسوّق التجاريّة ومراكز الترفيه، ما يظهر حجم الفساد في اقتصاد الحرب الموازي الناشئ في هذه المناطق، وهيمنة قيادات النصرة وشبكات تجّار الحرب المقرّبين منها على مفاصل الاقتصاد كافّة، الأمر الذي تراه الهيئة وحكومتها "حكومة الإنقاذ" مشروعاً، كونها السلطة الحاكمة، التي تعمل على توفير أمن المنطقة وإدارة شؤونها. ووفق المعطيات، فإنّ الهيئة تعتمد في اقتصادها على الأموال، التي تكسبها من خلال معاركها المستمرّة للسيطرة على أكبر عدد ممكن من المعابر بين المناطق، التي تسيطر عليها والمناطق المجاورة لها – مناطق سيطرة النظام، ومناطق سيطرة الجيش الوطنيّ، بالإضافة لمعبر باب الهوى مع تركيا – ومن خلال احتكار تجارة الوقود والسلع الأساسيّة في الاستيراد والتصدير، ما يدرّ أرباحاً طائلة، بينما يتدهور الوضع المعيشيّ في المنطقة، وتزداد معدلات الجريمة وتعاطي المخدرات والبطالة، في ظلّ استمرار عدم وجود رؤية واضحة لمستقبل المنطقة.

تأثير سيطرة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة) على النساء في المناطق، التي تسيطر عليها يمكن أن يكون متنوّعاً وقاسياً، حيث تفرض هيئة تحرير الشام قيوداً على حريّات النساء والفتيات، وتفرض قيوداً على الملابس والتصرّفات العامة للنساء والفتيات، ما يجعلهن أكثر عرضة للاضطهاد والعنف.

إضافة إلى ذلك، تعيش النساء في المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، حياة غير مستقرّة، على وقع التهديدات الأمنيّة المستمرّة، والهجمات العسكريّة، التي تشهدها هذه المناطق بين الحين والآخر، بما في ذلك القصف، الذي يطال المدارس والمستشفيات والمنشآت العامة.

كما تواجَه الناشطات في تلك المناطق، بالتهديد والتضييق عليهن وعلى نشاطاتهن، تصل لحدّ خطر الاعتقال التعسفيّ، والتهديد بالعنف والقتل، على خلفيّة نشاطهن في المجتمع المدنيّ، أو الدفاع عن حقوق النساء.

تتحمّل "النصرة" وزر تدهور الأوضاع المعيشيّة للنساء، والسكان بشكل عام في مناطق سيطرتها، والمنطقة مفتوحة على كلّ الاحتمالات، من نقص المواد الغذائيّة والخدمات الأساسيّة، والفقر والبطالة، وصعوبات الحصول على الرعاية الصحيّة والتعليم.

مناطق سيطرة الإدارة الذاتيّة لشمال وشرق سوريا (مسد/قسد)

استمرّت الإدارة الذاتيّة بإظهار رغبة بين الحين والآخر، في الانفتاح على دمشق. كما بذلت جهوداً لتحرز مكتسبات سياسيّة من خلال بعض المبادرات، عقب بعض الأزمات الإنسانيّة، ومنها العمل على فتح المعابر الإنسانيّة، وتقديم المساعدات الإنسانيّة لضحايا الزلزال، وعرض إمكانيّة استقبال الناجيات والناجين في مناطق سيطرتها، وإطلاق مبادرة مشابهة، في ظلّ حملة الترحيل للاجئات واللاجئين السوريّات والسوريين في لبنان. كما قامت بطرح مبادرة سياسيّة لحلّ الصراع في سوريا في 18 نيسان الماضي، شملت بنوداً حول وحدة سوريا، مع ضرورة الاعتراف بحقوق مكوّنات المجتمع السوريّ، واعتماد نموذج الإدارة الذاتيّة في كلّ البلاد، وتوزيع عادل للثروات بين كلّ المناطق السوريّة.

ينظر الكثيرون في الأوساط السوريّة إلى الإدارة الذاتيّة على أنّها "الأقل سوءاً"، من بين قوى الأمر الواقع، وهو نتيجة بعض ما قامت به في مناطق سيطرتها، بما في ذلك صياغة عقد اجتماعيّ، ساهمت في كتابته

جميع مكوّنات المنطقة. كما تضمّ القوات التابعة لها في صفوفها عناصر وبقايا فصائل، من عدّة مشارب عشائريّة وقوميّة من سكان وأهالي المنطقة، واعتمدت نموذج الرئاسة المشتركة، حيث يتشارك رجل وامرأة المناصب القياديّة كافّة، وعلى المستويات كافّة. كل هذا ساعد الإدارة الذاتيّة في تصدير نفسها بصورة إيجابيّة، على الأقل شكليّاً.

بالرغم من ذلك، ما تزال هناك الكثير من المشاكل في هذه المنطقة، حيث ما زالت الإدارة الذاتيّة غير قادرة، على حلّ معظم النزاعات والاقتتال في المنطقة، وبالأخصّ تلك القائمة على أسس عشائريّة، وهي كثيرة في هذه المنطقة نظراً لأنّ العشائريّة (من المكوّنات القوميّة كافّة) هي التركيبة السائدة في المنطقة، وغالباً ما تنتهي تلك النزاعات بجرائم قتل متبادلة، على خلفيّة الثأر المهيمنة دون أيّ تبعات قانونيّة. كما تستمرّ التقارير وشهادات الأهالي، بتأكيد حالات تجنيد القاصرات والقصّر، وحالات الاختطاف بهدف التجنيد الإجباريّ. وتنتشر في هذه المنطقة، كما في المناطق السوريّة الأخرى، تجارة المخدرات والكبتاغون، وهناك تقارير حول تورّط عناصر وقيادات عسكريّة، في عمليّات توريد المخدرات، من مناطق النظام للمنطقة ومناطق الشمال السوريّ بشكل عام، وتصدير جزء منها للخارج.

كما ازداد بروز النفوذ الإيرانيّ في المنطقة مترافقاً مع حملة تشييع بين بعض العشائر، ما يزيد الانقسامات والنعرات العشائريّة والطائفيّة في المنطقة، وتتوجه أصابع الاتهام إلى قسد وبعض مؤسّسات الإدارة الذاتيّة، في تغذية هذه النزاعات والاستفادة منها لتحقيق أجنداتها.

ويبقى ارتباط القوى في المنطقة بتنظيم حزب العمال الكردستاني "PKK"، وانتشار عناصر التنظيم، وسيطرته على مفاصل الإدارة الذاتيّة، يبقى محطّ جدل لدى السوريّات والسوريين، والقوى الفاعلة في الملفّ السوريّ، وحتى بين أهالي المنطقة.

ويستمرّ خطر خلايا داعش أيضاً في المنطقة، وفي المناطق المحاذية لها، وفي الفترة الأخيرة، تمّ تسجيل هجومات شنتها خلايا داعش على أشخاص، يجمعون الكمة في البادية السوريّة. وتستمرّ معضلة سجون عناصر داعش، وما يسمّى بـ"عائلات داعش"، وبالأخص المحتجزات/ين في مخيم الهول، بالرغم من إعادة أعداد محدودة من الأجنبيّات، برفقة أطفالهن إلى دولهن، مع غياب خارطة عمل واضحة لحلّ المشكلة بشكل جذريّ.

هذا وأدّت عمليّة نبع السلام العسكريّة، التي شنّتها تركيا في شمال شرق سوريا، إلى فكّ الجمود السابق في المفاوضات بين مسد/قسد، والنظام السوريّ عن غير قصدٍ. وبعد أن عجزت قسد عن الحصول على مستوى الحماية المطلوب من واشنطن، طلبت من موسكو ودمشق ردع أنقرة، ثم توصّلت إلى تدبير أمنيّ متسرّع مع النظام، يسمح لهذا الأخير بإعادة نشر قوات، على طول الحدود السوريّة مع تركيا، الأمر الذي لم يتمّ تطبيقه عمليّاً بعد، ولكن في حال تمّ تطبيقه، قد يمهّد الطريق لجولات أخرى من المفاوضات، بين مسد/قسد والنظام السوريّ.

مناطق سيطرة فصائل الجيش الوطنيّ والحكومة المؤقّتة

استمرت حالة الفصائليّة والانفلات الأمنيّ، في مناطق سيطرة فصائل الجيش الوطنيّ/الحكومة المؤقتة، التابعين للائتلاف الوطنيّ السوريّ، مع غياب أيّة ملامح لإدارة مركزيّة حقيقيّة، وأيّ دور فاعل للائتلاف ومؤسّسات

الحكومة المؤقّتة، وبالأخص وزارة الدفاع، في توحيد الفصائل تحت قيادة واحدة، وتبعيّة وتراتبيّة فيما يعزّز ضبط الأمور والممارسات، ومحاسبة المتورّطين في انتهاكات بحقّ المدنيّات والمدنيين. وكما يبدو تخلو جعبة الفصائل من أيّة مشاريع لإدارة المنطقة، في ظلّ تبعيّة كاملة لأنقرة، وفي ظلّ غياب كامل للشفافيّة، حول مصير المنطقة في حال تمّ التقارب بين تركيا والنظام السوريّ. وجرى كلام حول نموذج مشابه للمصالحة في درعا، ودمج مقاتلي الفصائل في المنطقة مع الجيش السوريّ، وضبط السلاح في المنطقة. ويعيش أهالي المنطقة حالة من الترقّب، لنتائج التقارب التركيّ-السوريّ، وتداعياته في حال انسحاب القوات التركيّة.

تفتقر هذه المنطقة أيضاً للحدّ المقبول من الأمن والاستقرار، والعمل المؤسّساتيّ، وعلى رأسها الخدمات الأساسيّة وإدارة شؤون الأهالي، وتردّي الوضع الاقتصاديّ والمستوى المعيشيّ، وارتفاع نسبة البطالة. ويشكّل الافتقار إلى المؤسّساتيّة، في عمل الحكومة المؤقّتة العامل الأساس، في تمادي الممارسات "الميليشياويّة"، التي تنعكس سلباً على واقع المدنيّات والمدنيين في المنطقة. كما استمرّت حالات الاعتقال والإخفاء القسريّ، بحجج الانتماء إلى تنظيمات مثل داعش أو قسد، وعمليّات الاغتيال والقتل، والإفلات من العقاب، وإقصاء النساء العاملات في الشأن العام، وارتفاع وتيرة الخطاب المعادي للنساء والنسويّة، والتضييق عليهن وتهميشهن. وعلى المستوى الإداريّ في المحليّات، كما في حالة الفصائل، فمركزيّة الإدارة والقرار بيد وزارة الإدارة المحليّة في الحكومة المؤقتة، إلا أنّ المجالس المحليّة تتبع جهات مختلفة، فمنها ما يتبع لوزارة الإدارة المحليّة، ومنها ما يتبع لوالي الولايات التركيّة المحاذية للحدود، ومنها ما يسيطر عليه الفصيل العسكريّ في المنطقة، ومنها ما يقع فريسة للمناطقيّة والعشائريّة. وكلّها لا تخدم أهالي المنطقة، ولا تستجيب لاحتياجاتهم.

وقد شهدت المنطقة تضامناً شعبياً واعتصامات ومظاهرات، في عفرين ومناطق أخرى، بعد إقدام عناصر من فصيل "جيش الشرقيّة"، على قتل الشبان الكرد، على خلفيّة احتفالهم بعيد النوروز. وكان لهذا التضامن الشعبيّ انعكاسات إيجابيّة في الأوساط السوريّة، وأعاد الشعب للتفكير بالمصير المشترك ووحدة سوريا، ما يدلّ على بعض أوجه التشابه بين سلطات الأمر الواقع كافّة، وأنّ السوريّات والسوريين قادرون على خلق تضامن سوريّ-سوريّ، بعيداً عن سلطات الأمر الواقع.

قد ينعكس الوضع سلباً على النساء في مناطق سيطرة الجيش الوطنيّ، فحالة الفصائليّة والانفلات الأمنيّ، تعني زيادة خطر التعرّض للعنف والاعتداءات الجنسيّة، والتمييز ضدّ النساء، وقد تكون النساء عرضة للاختطاف والاغتصاب والتعذيب والتهجير القسريّ.

وفي ظلّ غياب الحلّ السياسيّ، وحكومة رشيدة، لاشكّ تفتقر النساء للحماية القانونيّة، والوصول إلى العدالة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات. كما يفاقم التدهور الاقتصاديّ والاجتماعيّ الوضع سوءاً، ويزيد من حالات التعرّض للاستغلال والفقر. في حين تُستبعد النساء عن المشاركة في صنع القرار، وإدارة الشؤون المحليّة، ويتمّ تهميش أصواتهن، وتجاهل احتياجاتهن ومشاكلهن الخاصة.

إضافة إلى ذلك، فإنّ النزعات القوميّة والعشائريّة المسيطرة على بعض المناطق، تقوم على تهميش المرأة، وتقييدها بتقاليد وقيود اجتماعيّة ومجتمعيّة، تمنعها من ممارسة حقوقها والمشاركة في الحياة العامة.

الوضع الاقتصاديّ والمعيشيّ في سوريا

شهدت الفترة الماضية زيادة في تردّي الوضع الاقتصاديّ، في أنحاء سوريا كافّة، وعلى الرغم من تباين الأوضاع الاقتصاديّة، وتفاصيل أساليب إدارة المناطق من قبل قوى الأمر الواقع، تبقى سمة "اقتصاد الحرب" هي القاسم المشترك بين هذه الاقتصاديّات جميعها، حيث نلمس هيمنة أمراء الحرب وتجارها والمليشيات التابعة لها، والفساد المتفشّي في مفاصلها. ولابدّ من التنويه هنا؛ إنّه على الرغم من تصدير الخطابات العدوانيّة بين هذه القوى، إلا أنّها في كثير من الأحيان، تتجاوز خلافاتها، لتحقيق مكاسب وأرباح اقتصاديّة وتجاريّة. ومن المهم التذكير هنا، بأنّ تحسين الوضع المعيشيّ، لم يكن في حسابات هذه القوى على اختلافها، وإنّما فقط لتحصيل مكاسب للجهة المسيطرة، و/أو لأفراد تابعين لهم بشكل مباشر أو غير مباشر بها.

اقتصاد الدولة السوريّة / مناطق سيطرة النظام

استمرّت الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة بالتدهور بشكل متسارع، في سوريا نتيجة عدد من العوامل؛ أبرزها الفساد المستشري والاهتراء الإداريّ، الذي يعاني منه القطاع الحكوميّ ومؤسّسات الدولة، إضافة إلى تفشّي المافيات وتجّار الحرب، الذين يسيطرون على مفاصل الدولة ومؤسّساتها، ويفرضون رسوماً على القطاع الخاص، عبر قنوات سيطرتهم. وبحسب البيانات التي قدّمتها منظمة الشفافيّة الدوليّة، في تقريرها الصادر عام 2022، حصلت سوريا على المرتبة 13، وهي مرتبة متدنية عالميّاً من أصل 180 دولة قيّمها التقرير، من حيث مدركات الفساد في القطاع العام على مقياس؛ من صفر (فاسد للغاية) إلى 100 (نزيه للغاية).

إضافة إلى الفساد، كان لاستمرار سوء الوضع الأمنيّ والعسكريّ (وإن توقّفت العمليّات العسكريّة على نطاق واسع)، والعقوبات الاقتصاديّة، والظروف السيّئة الناتجة عن جائحة كورونا، التي ما زالت قائمة، وعوامل طبيعيّة كالجفاف الشديد، والزلزال الذي ضرب سوريا وتركيا، وتعمّق الأزمة الاقتصاديّة في لبنان وتركيا المجاورتين، والعواقب الاقتصاديّة دوليّاً للحرب على أوكرانيا، وما يرتبط بها من عقوبات، كلّ هذه العوامل مجتمعة تركت بصمتها السوداء، على الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة في سوريا، وبالأخصّ في مناطق سيطرة النظام، التي قد تكون الأسوأ بين المناطق السوريّة في الوضع المعيشيّ.

كان للزلزال أثرٌ اقتصاديّ كبير وواضح، حيث حصد وفق أحد الخبراء، ما يزيد عن 6 آلاف من السوريّات والسوريين، وأكثر من 20 ألف إصابة، ودمّر 25 ألف مسكن، وحوالي 5 آلاف من المحال التجاريّة والمباني العامة، وحوالي 60 مدرسة، إضافة إلى تشرّد نحو 3 مليون شخص، بسبب أضرار كليّة أو جزئية لمنازلهم، التي باتت غير صالحة للسكن، وكذلك تعطّل البنية التحتيّة من طرقات وجسور، وشبكة كهرباء ومياه واتصالات وصرف صحيّ، وغيرها.

وفي آذار 2023، أصدر البنك الدوليّ تقييماً للأضرار والاحتياجات، حيث استعرض آثار الزلزال على الاقتصاد الكليّ، والأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة. وقدّر التقرير الأضرار الماديّة الناجمة عن الزلزال بـ 3.7 مليار دولار، والخسائر 1.5 مليار دولار، ليبلغ إجماليّ قيمة الأضرار والخسائر 5.2 مليار دولار[1].

1- وتُمثِّل الخسائر انخفاض الإنتاج في القطاعات الإنتاجية، وتقلص الإيرادات، وارتفاع تكاليف التشغيل في مجال تقديم الخدمات. ويتصدر قطاع الإسكان قائمة القطاعات المتضررة (24% من إجمالي الأضرار)، تليه قطاعات النقل والبيئة (نتيجة التكلفة المرتبطة برفع الأنقاض) والزراعة. وعلى صعيد الخسائر، تكبَّد قطاع الزراعة أشد الأضرار، إذ انخفضت إمدادات المواد الغذائية بمقدار 1.3 مليار دولار أميركي (83% من إجمالي الخسائر). وتعرّضت محافظة حلب لأكبر قدر من الأضرار (44% من إجمالي الأضرار، أغلبها في قطاع الإسكان ثم الزراعة)، تلتها محافظة إدلب (21%). وجاءت مدينة حلب أيضاً على رأس قائمة المدن الأشد تضرراً، إذ بلغ نصيبها نحو 60% من مجموع الأضرار، تلتها اللاذقية (12%)، وثم أعزاز (10%).

وأفاد التقييم أنّه من المتوقّع أن ينكمش إجماليّ الناتج المحليّ الحقيقيّ لسوريا، بنسبة 5.5% في عام 2023، في أعقاب الزلزالين اللذين ضربا المناطق الشماليّة والغربيّة للبلاد في 6 وفي 20 من شباط الماضي. ومن المتوقّع أن يزداد انكماش إجماليّ الناتج المحليّ الحقيقيّ لسوريا، بمقدار 2.3 نقطة مئويّة في العام 2023، وذلك بالإضافة إلى انكماش سبق توقّعه وقدره 3.2% للعام 2023، (بحسب المرصد الاقتصاديّ لسوريا – شتاء 2023/2022). ويعود الانكماش الإضافيّ في الدرجة الأولى إلى تدمير رأس المال الماديّ، وتعطّل النشاط التجاريّ. ومن المتوقّع أن يزداد معدّل التضخّم بنسبة عالية، والسبب الرئيسيّ في ذلك النقص في السلع المتوفّرة، وزيادة تكاليف النقل، وارتفاع الطلب الكليّ على مواد إعادة البناء. كما يُقدِّر التقييم احتياجات التمويل لإعادة الإعمار والتعافي، في المحافظات الستّ المشمولة بـ 7.9 مليار دولار أميركي[2].

كما تسبَّب الزلزال في تدهور شديد على مستوى الأوضاع الإنسانيّة، لاسيّما الأمن الغذائيّ، وخطورة المباني السكنية. وتضرّرت بشدّة الشرائح الأكثر هشاشة من السكان كالنساء والأطفال، وكبار السن، وذوات وذوي الإعاقة، وكذلك الفقراء. وكانت المناطق المتأثّرة بالزلزال موطناً لحوالي 3 ملايين من النازحات والنازحين داخليّاً، أي 50% من مجموع النازحات والنازحين داخليّاً في سوريا، الذين كانوا يواجهون أصلاً صعوبات شديدة في أحوالهم المعيشيّة.

ويشدّد التقرير على أنّ جهود الاستجابة، يجب أن تعطي الأولويّة للاحتياجات الأكثر إلحاحاً للمجتمعات المتضرّرة في فترة التعافي المبكر، (أي حتى فترة سنة من وقوع الزلزال). وبالتوازي وعلى مدى العامين التاليين، يجب أن تنتقل الجهود نحو إعادة بناء مرافق البنية التحتيّة المدمّرة، واستعادة الخدمات الأساسيّة، وكذلك مساندة المجتمعات المتضرّرة لإعادة بناء سبل كسب رزقها، وتعزيز تنميتها المستدامة.

في المقابل، يرى علي كنعان – نائب عميد كليّة الاقتصاد والتجارة بجامعة دمشق – أنّه وفقاً للمعدلات الوسطيّة العالميّة، يمكن أن تتجاوز الأضرار الحاليّة للزلزال 44.5 مليار دولار، وهذا الرقم يشمل الأضرار الماليّة، والتي يبلغ المعدل الوسطيّ تقديرياً لها نحو 19.750 مليار دولار[3]. أمّا الجانب الثاني من الأضرار، هي الخسائر البشريّة والإنفاق عليها، التي يقدّرها بنحو 20.785 مليار دولار[4].

أمّا بالنسبة لإجماليّ الخسائر إلى الناتج المحليّ الإجماليّ (GDP)، فيؤكّد الخبير أنّ الناتج المحليّ الإجماليّ لسوريا، يبلغ 25 تريليون ليرة سوريّة، (أي ما يعادل 5.5 مليار دولار)، وهذا يعني أنّ نسبة إجماليّ الخسائر من الناتج تساوي 7.37%، بمعنى أنّ الخسائر التي حصلت نتيجة الزلزال أكبر من الناتج المحليّ الإجماليّ 7 أضعاف، ما يشير إلى أنّ البلاد، لن تستطيع معالجة الخسائر وتجاوزها دون مساعدات خارجيّة. لافتاً إلى صعوبة قياس الأضرار الاجتماعيّة والنفسيّة، وغالباً ما تقدّر مراكز البحوث الاجتماعيّة والنفسيّة تلك الأضرار، بمعدّل 10 بالمئة من حجم الأضرار الماديّة، وهذا يعني أنّه تقديرياً، يمكن أن تصل هذه الخسائر إلى 4.05 مليار دولار، إضافة إلى ذلك تضطر الحكومات أيضاً، إلى فتح مراكز جديدة للأطفال وكبار السن، ومراكز

2- 3.7 مليار دولار في السنة الأولى بعد الزلزال و4.2 مليار دولار في السنتين التاليتين. وسجَّل القطاع الزراعي أعلى نسبة من الاحتياجات التمويلية (27% من إجمالي الاحتياجات)، يليه قطاع الإسكان (18%)، والحماية الاجتماعية (16%)، والنقل (12%).

3- 5 مليار دولار خسائر المنازل المنهدمة، و7.5 مليار دولار خسائر المنازل المتصدعة، و0.5 مليار دولار خسائر مؤسسات حكومية عامة، و6.75 مليار دولار خسائر البنية التحتية المنهدمة والمتصدعة

4- 3.285 مليار دولار إنفاق على من تشردوا نتيجة الزلزال والذي يقدّر عددهم نحو 3 مليون نسمة لمدة عام فقط، و10 مليار دولار خسارة خبرات علمية توفوا، و7.5 مليار دولار للمصابين والمتشوهين بعاهات دائمة (خسارة أشخاص تشوهوا وأصيبوا بعاهات تتطلب إنفاق 300 مليون دولار سنوياً عليهم، وهذا مستمر لمدة 25 سنة).

الإيواء ربما لنحو 3 سنوات، وهذا يحتاج إلى معرفة أعداد المتضرّرات والمتضررين، وتكاليف إعالتهن/م.

من الجدير بالذكر هنا ووفق كلّ ما ذكر أعلاه، أنّه من الواضح أنّ المغالاة في الأرقام، التي طرحها النظام السوريّ مقارنة بأرقام البنك الدوليّ، هو من أجل استخدامها في مفاوضات ربط عمليّة عودة اللاجئات واللاجئين، بعمليّة إعادة الإعمار والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من المساعدات، بحجّة معالجة آثار الزلزال، وتحسين الوضع المعيشيّ للشعب.

أيضا أدّى استمرار انخفاض قيمة العملة المحليّة، التي تجاوزت في الآونة الأخيرة عتبة الـ 9000 ليرة سورية للدولار الواحد، إلى تفشّي التضخّم، وتآكل الأجور الحقيقيّة، ودفع المزيد من الناس إلى براثن الفقر، ما يعكس تدهور فرص كسب العيش، والاستنزاف التدريجيّ لقدرات الأسر السوريّة على التكيّف. وتدهورت بشدّة إمكانيّة الحصول على المأوى والتعليم، والمياه والصرف الصحيّ، والرعاية الصحيّة المتدهورة أصلاً، قبل وبعد جائحة كورونا.

إضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار الوقود عدّة مرّات في عام 2022، ما أدّى إلى زيادة انخفاض القوّة الشرائيّة للأسر الأكثر احتياجاً. ومنذ أوائل عام 2022، أثّر ارتفاع أسعار السلع الأوليّة بسبب الحرب في أوكرانيا، سلباً على وضع سوريا كمستوردٍ صافٍ للمواد الغذائيّة والوقود. وفي أعقاب انخفاض إنتاج المحاصيل إلى مستوى قياسيّ في عام 2021، كان محصول القمح منخفضاً في عام 2022، بسبب ظروف الجفاف ونقص المستلزمات الزراعيّة. وتأتي سوريا ضمن قائمة البلدان العشرة الأكثر معاناة، من انعدام الأمن الغذائيّ على مستوى العالم.

وقد أعلنت منظمة الصحة العالميّة، "أنّ نحو 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر"، وذلك مع تصدُّر سوريا قائمة الدول الأكثر فقراً في العالم، بنسبة بلغت 82.5% بحسب بيانات موقع World By Map العالمي لعام 2022.

كما صنّف موقع Numbeo دخل الفرد في سوريا، بأنّه الأدنى في العالم، إذ يتراوح متوسّط دخل الفرد في سوريا عام 2021، حوالي 768 ألف ليرة سنويّاً، وهو ما يعادل 305.73 دولاراً، (وفقاً للسعر الرسميّ للدولار في سوريا). وصنّف تقرير صندوق السلام العالميّ سوريا في المركز الثالث، في مؤشّر الدول الهشّة أو الفاشلة، وأخطر بلد في العالم.

فيما أعلنَ برنامج الأغذية العالميّ التابع للأمم المتحدة، أنّ "12.4 مليون شخص في سوريا، يعانون من انعدام الأمن الغذائي عام 2022، بزيادة قدرها 4.5 ملايين عن عام 2021، بالإضافة إلى تعرُّض 1.8 مليون مواطن/ة سوريّ آخر، لخطر الوقوع في انعدام الأمن الغذائي".

وأشار تقرير البنك الدوليّ تحت عنوان، "زلزال سوريا 2023"، إلى مؤشرات الاقتصاد الكليّ ما يلي:

- "على الرغم من تراجع حدّة النزاع المسلح واسع النطاق، لا تزال سوريا من بين البلدان الأعلى مرتبة، من حيث الوفيّات الناجمة عن العنف. كما تؤثّر الصدمات الداخليّة والخارجيّة المتعدّدة سلباً على الاقتصاد. وقد تدهورت ظروف الاقتصاد الكليّ بشكل كبير منذ بداية الحرب على أوكرانيا. ففي ظلّ استيراد ما يقرب من نصف الكميّات المستهلكة من النفط، وحوالي ثلث الكميّات المستهلكة من الحبوب، أدّى ارتفاع

أسعار السلع الأساسيّة، الناجم عن الحرب على أوكرانيا، إلى إضعاف الوضع الماليّ والخارجيّ، الأمر الذي يتسبّب في ارتفاع مستويات التضخّم. وفي ظلّ ارتفاع تكاليف السلع الأساسيّة، أصبحت السياسة الماليّة أكثر تقييداً. وتشهد الأسر السوريّة، الهشة أصلاً، تدهوراً إضافيّاً في وضعها المعيشيّ. وقد ترافق تزايد هشاشة الأسر، مع زيادة في نسبة مشاركة القوى العاملة، وخاصة فيما يتعلّق بالعمال على هامش سوق العمل، مع فرص محدودة نسبيّاً لكسب الدخل، والتي تشمل النساء والشباب والمسنين، في ظلّ درجة عالية من عدم اليقن".

- "كما من المتوقّع أن يؤدّي النزاع، وارتفاع تكاليف المدخلات، وشحّ المياه إلى الحدّ من إنتاج المحاصيل. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدّي نقص الوقود إلى إضعاف التصنيع، وتعطيل النقل والخدمات. كما يُتوقع أن ينخفض معدّل التضخّم، لكنّه سيظلّ مرتفعاً في عام 2023، بسبب انتقال أثر أسعار الصرف، واستمرار نقص الغذاء والوقود، والمزيد من تقليص الدعم. وتبقى المخاطر على توقّعات النموّ كبيرة، وتميل إلى الاتجاه سلباً. ويمكن أن تؤثّر الصدمات المناخيّة المتكرّرة بشدّة على المحاصيل، وسبل العيش الزراعيّة. كما يمكن أن يؤدّي استمرار الحرب على أوكرانيا لفترة طويلة، إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسيّة، ما يؤثر سلباً على وضع سوريا كبلد مستورد للغذاء والطاقة. وقد يؤدّي نقص المرافق الصحيّة إلى تفاقم أثر الانتشار السريع للأمراض المعدية".

الوضع الاقتصاديّ في شمال شرق سوريا

تعاني منطقة شمال شرق سوريا من الكثافة السكانيّة العالية، وتُعَدّ الإدارة الذاتيّة لشمال وشرق سوريا، أكبر مزود للعمل في المنطقة، إذ إنّ عدد الموظفات والموظّفين فيها، يتراوح بين 200 إلى 230 ألفاً، 100 ألف منهم عناصر مسلحة، إمّا في قوى الأمن (الأسايش)، أو ضمن صفوف قسد، ويبلغ متوسّط الراتب الذي يتقاضاه الموظّفون/ات المدنيون 65 دولاراً في الشهر، ويمكن أن يصل إلى 100 دولار للموظّفين/ات العسكريين، حسب إحصاءات عام 2021. وفي هذه المنطقة، يتمّ تداول الليرة السوريّة والدولار الأمريكيّ، ومعظم المدنيّات والمدنيين، يعملون في قطاعات التعليم، والطاقة، والماليّة، والإدارة المحليّة.

لا تزال الإدارة الذاتيّة، تعتمد إلى حدّ كبير على عائدات النفط والتجارة، لتمويل حكمها وإنفاقها العام. وبالرغم من أنّ هذه الإدارة تدّعي الاعتماد على الحوكمة الشعبيّة الرشيدة لإدارة منطقتها، إلا أنّها تمارس سيطرةً موسّعةً على قطاعات اقتصاديّة حيويّة، الأمر الذي يدفع أغلب أهالي المنطقة، إلى الشعور بالحرمان من أيّ مساهمة مُجدية، في مجال صنع القرار أو المحاسبة. هذا ويزدهر المحسوبون والوسطاء في مجال الأعمال في أرجاء المنطقة، مستفيدين من العزلة والحصار الجزئيّ المفروض عليها من البلدان المجاورة، وهم يحظون بالحماية والحصانة، وينشئون احتكارات على قطاعات أساسيّة في الاقتصاد المحليّ.

تجدر الإشارة إلى أنّ الإدارة الذاتيّة، صادرت معظم الأملاك العامة العائدة للنظام السوريّ في مناطق سيطرتها، في حين بقيت معظم المباني تحت سيطرة النظام في الحسكة والقامشلي، خصوصاً مبنى السجل العقاريّ، والمكاتب الأمنيّة الفرعيّة، ومبنى إدارة الهجرة والجوازات.

مع ذلك، ترزح جدوى التجربة الاقتصاديّة الخاصة بالإدارة الذاتيّة تحت ضغوط كبيرة، حيث واجهت منظمات التجارة والتخطيط التابعة للإدارة تحدّيات في تطبيق خططها، وغالباً ما تُوسَم بالبيروقراطية الصارمة، وتفتقر

إلى الهيكليّة والشفافيّة، وتتفشّى فيها المحسوبيّة والفساد؛ السِمتان الطاغيتان في المناطق السوريّة كافّة. إضافة إلى ذلك، الإدارة الذاتيّة لا تزال تفتقر إلى السيطرة على قطاعات واسعة من الاقتصاد، وهي عرضة للاختراق المستمرّ من جانب النظام، وأفراد النخبة القديمة. فعلى سبيل المثال، لا تزال دمشق تسدّد أجور ما لا يقلّ عن 23 ألف موظّفٍ في القطاعات العامة، بما فيها النفط والتعليم. كما أنّ المنطقة تعتمد في الغالب على المصارف الحكوميّة السوريّة، لتأمين السيولة في السوق، فمصرف سوريا المركزيّ، لا يزال ينشط في المنطقة، ويُعَدّ المصدر الرئيسيّ لليرة السوريّة في السوق. هذا وتنشط مكاتب الحوالات المحليّة أيضاً، والسكان يعتمدون عليها لصرف العملة الصعبة، واستلام الحوالات الدوليّة والمحليّة. بيد أنّ هذه المكاتب تخضع للرقابة عن كثب، من جانب السلطات المحليّة والوطنيّة، ويُطلَب منها إيداع رأسمالها في المصارف الحكوميّة السوريّة.

فضلاً عن ذلك، يشكّل القطاع الخاص تحدّياً كبيراً لسلطة الإدارة الذاتيّة، حيث فشلت الإدارة الذاتيّة في جعل بلديات المناطق، تقوم بالمهام الاقتصاديّة الملقاة على عاتقها، كطرف أساسيّ في عمليّة النهوض الاقتصاديّ والتنميّة الذاتيّة، يقابلها القطاع الخاص الذي من المفترض أن يكون مكمّلاً للقطاع العام، ويعمل على دعم المجتمعات المحليّة. والواقع أنّها بقيت معتمدةً على مالكي الأراضي، ورجال الأعمال، والمحسوبين عليها للتمهيد لاقتصادها وإدارته، حيث تحتوي كلّ مؤسّسة حكوميّة، تتبع للإدارة الذاتيّة على مكتب، يسمّى "الكادر"، ويتبع لحزب العمال الكردستانيّ، يقوم بإصدار الأوامر، وإعطاء الموافقات، ويلعب دوراً كبيراً في تفشّي الفساد والمحسوبيّات، والتشبيك مع القطاع الخاص والملاك السابقين.

الوضع الاقتصاديّ في شمال وشمال غرب سوريا

يعاني الشمال السوريّ، كما باقي المناطق السوريّة، من ضعف الاقتصاد عموماً، حيث يعيش قرابة 80% من سكان المنطقة على المساعدات الإنسانيّة، نصفهم من الأطفال. وبلغ عدد النازحات والنازحين في المنطقة حوالي 2.8 مليون، منهم 1.7 مليون في المخيمات. كما يعاني أكثر من 75% من السكان في هذه المنطقة من انعدام الأمن الغذائيّ، في وقتٍ تراجعَ فيه تمويل المساعدات الإنسانيّة بشكل واضح، وسط مخاوف مستمرّة بإيقاف آليّة تمرير المساعدات الإنسانيّة، عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا، ما ينذر بتفجُّر الأوضاع الإنسانيّة، وحدوث مجاعات وتضاعُف الاحتياجات الإنسانيّة، في حال عدم تمديده في تموز القادم.

وترتفع معدّلات البطالة في الشمال السوريّ إلى مستويات قياسية، سبّبتها قلة فرص العمل المتوفّرة، وحركة النزوح الشديدة والمتكرّرة بين المناطق، التي تفاقمت بشكل كبير بعد الزلزال، مع انخفاض حادٍّ في الأجور في منطقة ذات كثافة سكانيّة عالية، إذ يُقدَّر عدد سكان مناطق الشمال السوريّ، وفق آخر إحصاء بـ 6.7 ملايين نسمة تقريباً، يعيشون على مساحة قدرها 20.3 ألف كيلومتر مربع، بكثافة تصل إلى 330 شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد.

ويشير تقرير صادر عن فريق "منسّقو استجابة سورية"، بداية عام 2022، إلى أنّ "نسب معدّلات البطالة تجاوزت 85%، دون وجود حلول لإنهاء ظاهرة البطالة، أو إيجاد فرص عمل للمدنيّات والمدنيين في المنطقة، بحيث تحقّق الاكتفاء الذاتيّ لهم ولعائلاتهم".

ويجب التنويه هنا، إلى أنّ النسبة المرتفعة لمعدّل البطالة، لا تشمل العمّال الريفيين والمياومين في المعامل، التي أُنشئت خلال السنوات الأخيرة، كونها غير مرخّصة رسميّاً، وتفتقر مؤسّسة التأمين والمعاشات لقيود عمّالها وبياناتهم. وتقدّر نسبة اقتصاد الظلّ في شمال غرب سوريا بـ 70% من الاقتصاد العام.

ويشهد الشمال السوريّ موجة ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة والسلع الأساسيّة، وخاصة المحروقات، مع قلّة مصادر الدخل، وانخفاض مستوى الدخل الفرديّ في مختلف القطاعات، لا سيما عمّال اليوميّة وأصحاب المهن الشاقة، التي لا تتناسب أجورهم مع ارتفاع الأسعار وموجة الغلاء، التي تشهدها المنطقة، دون إيجاد حلول فعليّة لضبط الأسعار، أو تضييق الفجوة، والتفاوت الكبير في أسعار المواد الأساسيّة، وانعدام الدعم المتواصل لهذه الأسعار، الذي قد يساعد على تحمّلها ومجاراتها، ولو بشكل جزئيّ.

يضاف الى ذلك تقارير ومعلومات، تشير إلى توجيه اتهامات لعناصر مسلحة، وجماعات مسلحة متعدّدة في مناطق مختلفة من سوريا، بما في ذلك عفرين، بشأن استيلائها على الأراضي، وتهجير السكان المحليين. وتشير هذه التقارير إلى أنّ بعض الممارسات المرتبطة بالاستيلاء على الأراضي وقطع الأشجار، تهدف إلى تجفيف مصادر العيش، وإجبار السكان المحليين على الهجرة القسريّة. وفي السياق ذاته، زادت خلال الأعوام الماضية الحرائق، التي اجتاحت مساحات زراعيّة واسعة في مناطق النظام، دون أيّ تحرّك حقيقيّ لإخمادها، أو حمايتها، أو تعويض أصحابها. وكذلك الأمر في شمال شرقيّ سوريا، حيث شهدت السنوات الماضية حرائق، قضت على محاصيل أساسيّة كالقمح، وتوجّهت الاتهامات حينها للجهات المسؤولة المسيطرة في هذه المناطق، وعدم قدرتها على التصدّي لها، الأمر الذي أثّر سلباً على محاصيل أساسيّة، وموارد للكثير من الأهالي.

وقد ظهر هذا جليًّاً في تقلُّبات أسعار مادة الخبز، وانقطاعه أحياناً في عموم هذه المناطق، وفي سوريا بشكل عام، فضلًا عن الارتفاع المتكرّر لأسعار الغذاء والحبوب والقمح واللحوم والخضار والفاكهة، وأسعار الوقود والمواصلات والكهرباء والإنترنت وإيجار المنازل، وباقي المقوّمات الحياتيّة الضروريّة الأخرى.

تسعى المنظمات الإنسانيّة العاملة في الشمال السوريّ، للتخفيف من معاناة السوريات/ين، وتأمين بعض مستلزماتهن/م، ومساعدة العاطلين/ات عن العمل، عبر مشاريعها الخدميّة والإغاثيّة والتوعويّة والتنمويّة المتنوّعة، وأخرى تتعلق بإرساء دعائم الاستقرار والتعافي المبكّر، وتترك بصماتها على اقتصاد الشمال السوريّ، إلا أنّ هذا الدور قد شهدَ تراجعاً تدريجيّاً واضحاً خلال السنوات الماضية، على خلفيّة جملة من التحديات منها؛ تدخُّل سلطات الأمر الواقع، والتضييق الماليّ والقانونيّ الخارجيّ، والشروط التي تفرضها الجهات المانحة، وغياب البيئة الآمنة، وموجات النزوح المفاجئة، وضعف التنظيم القانونيّ والاستقلاليّة، وغياب الدور الفاعل للحكومة السوريّة المؤقّتة، ومخاوف متزايدة من الحدّ من عمل المنظمات الدوليّة الأمميّة التابعة للأمم المتحدة، عبر آليّة منع إدخال المساعدات عبر الحدود، الأمر الذي ساهم في تشتُّت المنظمات العاملة، والدول المانحة وتخفيض نشاطهم.

على الرغم من الصعوبات التي يعاني منها القطاع الصناعيّ، في تصدير المنتجات وتسويقها محليّاً وخارجيّاً، والاعتماد الكليّ في الإنتاج على المواد الخام المستوردة، إلا أنّ الاستثمار الصناعيّ في الشمال السوريّ، ينشط بشكل واسع مع ارتفاع نسبة المستثمرين السوريين والأجانب، وقيام العديد من المشاريع الاستثماريّة والصناعيّة والحِرَفية، لا سيما بعد إنشاء المدن الصناعية (في إعزاز والباب والراعي وجرابلس وعفرين)، التي تساهم في إنعاش تلك المناطق، وتقدّم خدمات عديدة للمجتمعات المحليّة والحرفيين والعمال. كما تساهم هذه المدن في توفير بيئة مناسبة لجذب المستثمرين، ومنحهم امتيازات متعدّدة، وتدوير عجلة الإنتاج وتشغيل اليد العاملة، وتقدِّم المجالس المحليّة وغرف التجارة بدورها تسهيلات جمركيّة وتجاريّة وأمنيّة، لاستقطاب المستثمرين وتطمينهم، فضلاً عن تقديم تركيا تسهيلات لدخول وخروج الصناعيين والتجّار، والبضائع من وإلى تركيا دون تأشيرة، وهو ما يعدّ مؤشراً إيجابيّاً، يعزّز بوادر التعافي المبكر، ويساهم في تحريك عجلة الحياة الاقتصاديّة في الشمال السوريّ.

من جانب آخر، لا تزال البيئة الأمنيّة المضطربة، بما فيها الانفلات الأمنيّ المرتبط بانتشار الفصائل، وسلطتها غير المحدودة على جميع الإدارات المدنيّة الاقتصاديّة، والقانونيّة والإداريّة، لاتزال تعرقل خطوات المسار الاقتصاديّ، وتعيق جهود تعزيز النشاط الاقتصاديّ، ورفده بمزيد من الاستثمارات والمشاريع التنمويّة، بالإضافة إلى ضعف فاعليّة الحكومة السوريّة المؤقّتة، ومحدوديّة مواردها، وضعف عملها المؤسساتيّ ونفوذها على الأرض، كل ذلك يؤثر على فعاليّة الاستثمار والنشاط الاستثماريّ في هذه المناطق. ويمكننا أن نعزو ذلك إلى تفضيل تركيا الاعتماد بشكل مباشر على المجالس المحليّة لإدارة المنطقة، والاعتماد عليها عبر مكاتبها الفنيّة والقانونيّة، بالإضافة إلى أسباب أخرى. إلا أنّه بالمحصلة يؤدّي إلى النتيجة ذاتها في الحدّ من قدرة الحكومة السوريّة المؤقّتة، على تنشيط المنطقة اقتصاديّاً بشكل أفضل. وللسياسة التركيّة دور كبير في تهميش الحكومة المؤقّتة، إذ تعطي المجالس المحليّة قدراً كبيراً من الاستقلال الماليّ، وتربطها إداريّاً وبشكل مباشر بالولايات التركيّة الأقرب إليها، متّبعةً التقسيم والهيكلة الإداريّة التركيّة ذاتها. لذا انحسرت سلطة الحكومة المؤقّتة، وتحوّلت "سلطة شكليّة"، لا تملك نفوذاً فعليّاً على القوى الفاعلة على اختلافها، بما فيها الفصائل المسلحة. الأمر الذي سبّب خللاً كبيراً في العمليّة القانونيّة والإداريّة والماليّة، إلى جانب غياب الشفافيّة والمساءلة والمحاسبة.

كما أنّ ضعف المنظومة القضائيّة، بتحييد المؤسسة القضائيّة، وتغييب دورها الفاعل في عمليّة إدارة الشمال السوريّ، وتخبُّط المرجعيّات القانونيّة والتنظيميّة الناظمة للأعمال، والشركات والأموال والحقوق والعقود وتعدّدها، قد أدّى إلى قلقلة الاستقرار، وانتشار الفوضى، والأعمال غير القانونيّة، في ظلّ غياب الجهات الرقابيّة الفعّالة.

كلّ ذلك، كان بيئة خصبة لانتشار الفساد، وغياب الرقابة الفعّالة التي تضبط الأسواق، وتمنع الاحتكار، وتراقب العمليّة التجاريّة، ما يزيد من الهشاشة الاقتصاديّة، والتخبُّط عند كل أزمة مستجدّة، والتشرذم وتشتُّت الموارد، الذي ينعكس معاناة إنسانيّة تتفاقم يوماً بعد يوم. فعلى سبيل المثال، رغم القدرات الاقتصاديّة التي تمتلكها مناطق الشمال السوريّ، خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الزراعيّ والثروة الحيوانيّة، إلا أنّه لم يتمّ استثمارها للوصول إلى حدّ الاكتفاء الذاتيّ، في العديد من المحاصيل الزراعيّة، كالقمح والشعير والخضار والبقوليّات، ولم يتمَّ استغلال الفائض من مختلف المحاصيل، لإيجاد أسواق تصريف خارجيّة، ما قلّص زراعتها بشكل كبير، وعرّض بعض تلك القطاعات لتهديد حقيقيّ، قد يطال وجودها.

ويبرز طغيان الحالة الفصائليّة، والتنافس بين الفصائل على الموارد وتوسيع دائرة النفوذ، والاستحواذ على مفاصل الاقتصاد كأحد أهمّ الأسباب، في تعطيل عمليّة التنمية، وعرقلة الاستثمار المستقلّ، وتطوّر البيئة الاقتصاديّة الجاذبة، حيث تهيمن بعض الفصائل العسكريّة على قطاعات اقتصاديّة معيّنة، كالعقارات والتجارة والتهريب، وتفرض سلطتها عمليّاً على المعابر الحدوديّة والداخليّة، التي تعدّ مصدر دخل أساسيّ لمختلف القوى الفاعلة. يتمّ ذلك عبر تشغيل هذه المعابر وحمايتها، وفرض رسوم عبور على البضائع والشاحنات، والحدّ من سلطة الحكومة السوريّة المؤقّتة، وتغييب دورها الفعليّ في إدارة المعابر، لتتحوّل مسألة إدارة هذه المعابر والسيطرة عليها، محلّ خلاف وصراع دائمَين بين مختلف القوى المحليّة الفاعلة، الأمر الذي انعكس سلباً على الوضع الاقتصاديّ، وعرقل حركة التجارة والنقل، وعزّز صورة الفلتان الأمنيّ والفوضى في المنطقة.

تأثير الوضع الاقتصاديّ في سوريا على النساء

على خلفيّة معاناة الشعب السوريّ بالعموم، تتضاعف معاناة النساء في المناطق السوريّة، على المستوى الاجتماعيّ-الاقتصاديّ، حيث تفرض الظروف الاقتصاديّة المتردية عبئاً إضافياً على النساء، من خلال محدوديّة فرص العمل، والأقلّ أجراً، في ظلّ تزايد أعداد النساء المعيلات لأسرهن.

وعلى خلفيّة تردّي الأوضاع الأمنيّة، وغياب المنظومة القانونيّة الضابطة، تبقى النساء أكثر عرضة للابتزاز والاستغلال، دون أيّ رادع أمنيّ أو قانونيّ، ويحدّ من قدرة الفتيات على متابعة التعليم والتأهيل، الأمر الذي ينعكس عليهن سلباً في سوق العمل.

علاوة على ذلك، تمادي الخطاب المعادي للنسويّة وحقوق النساء، في بعض المناطق، وأبواق التحريض على النساء العاملات في الشأن العام وفي المنظمات، ما أكره الكثيرات على ترك عملهن في المنظمات، التي تتيح فرص عمل أكثر للنساء. كما تستمرّ المنظومة الذكوريّة في بعض المناطق، بفرض قيود أكبر على النساء في المجالات كافّة، بذرائع دينيّة ومجتمعيّة، ما يشكّل عائقاً إضافيّاً أمام قدرتهن على الانخراط في الحياة الاقتصاديّة والوصول إلى فرص العمل.

زلزال 6 شباط 2023

في السادس من شباط الماضي 2023، وفي ساعات الصباح الباكر، ضرب زلزال مدمّر بقوة 7.8 على مقياس ريختر، جنوب تركيا وشمال سوريا، وصلت ارتداداته في سوريا إلى مناطق الساحل وحلب المدينة وريفها، تلاه زلزال آخر في 20 شباط، والآلاف من الهزات الارتداديّة، تسبّب بكارثة إنسانيّة كبيرة في تركيا وسوريا، طالت عدداً كبيراً من السوريّات والسوريين داخل سوريا وفي تركيا.

كان للزلزال تداعيات كارثيّة على المستوى الإنسانيّ، حيث أدى إلى وقوع عشرات الآلاف من الضحايا، من بينهم/ن آلاف السوريّات والسوريين على طرفي الحدود، وخلّف عدداً كبيراً من الإصابات والإعاقات، وشرّد كثيراً من العائلات، التي باتت بلا مأوى نتيجة تدمّر عشرات الآلاف من المباني السكنيّة.

وكانت كارثيّة هذا الزلزال مضاعفة على السوريات والسوريين لعدّة أسباب، أبرزها هشاشة عدد كبير من المباني، التي نخرها الفساد المستشري، ولم تكن متوافقة مع معايير البناء. وأخرى خلخلتها سنوات الحرب الطويلة، وشدّة القصف، فلم تصمد بوجه الزلزال وارتداداته الواسعة.

كما كانت الاستجابة لتداعيات الزلزال ضعيفة، في المناطق المتضرّرة كافة، ولأسباب مختلفة. ففي الشمال السوريّ، الذي يعتمد أصلاً على المساعدات القادمة عبر المعابر الإنسانيّة، لم تكن هذه المساعدات كافية أوملائمة للاستجابة لتبعات زلزال بهذا الحجم، كما لم تصل أيّة مساعدات لوجستيّة، لدعم فرق الإنقاذ المحليّة محدودة الموارد والمعدّات، ولم تدخل أيّ فرق إنقاذ أخرى إلى الشمال السوريّ، ما زاد عدد الضحايا، الذين قضوا تحت الأنقاض، وكان يمكن إنقاذ عدد منهم لو توفّرت الموارد.

أما في مناطق سيطرة النظام السوريّ، فكان الوضع الإنسانيّ كارثيّاً بسبب الفساد، الذي يطال القطاعات كافة، بما في ذلك العمل الإنسانيّ؛ حيث سارعت الكثير من الدول العربيّة وغيرها، إلى إرسال الطائرات المحمّلة بالمساعدات، وحتى فرق الإنقاذ منذ اليوم الأول للزلزال. إلا أنّه وفق مصادر من داخل سوريا، لم تصل هذه المساعدات إلا إلى القليل من مستحقّيها، في مناطق محدودة، حيث تمّ نهب أجزاء كبيرة منها، وبيعها في الأسواق. وكان للمبادرات المحليّة دور محدود في الدعم والمساعدة، إذ لم تكن كافية لتغطية الاحتياجات، كما لم تكن قادرة على التحرّك العلنيّ، بسبب ربطها بالجهات المختصّة حسب تعبير الحكومة السوريّة. ولا يخفى على أحد أنّ هذه الجهات جزء من شبكات الفساد.

كما كشفت هذه الكارثة عجز الأمم المتحدة، ووكالاتها ومنظماتها عن القدرة على الاستجابة لكارثة بهذا الحجم، وبالأخصّ في الشمال السوريّ، حيث لم تستطع اجتراح طرق فعّالة، لإيصال المساعدات الإنسانيّة والفنيّة إلى المناطق المنكوبة، وإنقاذ آلاف الأرواح. بذريعة أنّ المعبر الوحيد "معبر باب الهوى"، خاضع لقرار "مجلس الأمن 2672"، ناهيك عن تضرّر الطرقات المؤدية إليه. ولم يتمّ العمل على بدائل أخرى، كمعبر الراعي وباب السلامة، لأنها معابر تجاريّة، ولم يتمّ استخدامها إلا بموافقة النظام السوريّ، ولمدّة ثلاثة أشهر فقط، مع العلم أنها ليست تحت سيطرته. وكانت هذه رسالة سياسيّة، حيث استغلّ النظام الظرف الكارثيّ، ليحقق مكسباً سياسيّاً إضافيّاً على حساب حيوات السوريّات والسوريين. وقد تأخّر في إعلان المدن السوريّة، التي ضربها الزلزال مدناً منكوبة، ولم يعلن حالة الطوارئ، في محاولة منه لربط دخول المساعدات بحكومته

وموافقتها. وهذا أدى إلى تأخير إضافيّ في تقديم المساعدات الدوليّة. وعندما أعلن النظام المدن المنكوبة، كانت إدلب الخارجة عن سيطرته من بينها، وفي الوقت ذاته، أعلن عن السماح بفتح المعبرين في الشمال، واشترط أن تكون المساعدات عبر منظمتي؛ الهلال الأحمر السوريّ، والأمانة السوريّة للتنمية، التي تديرها زوجة رأس النظام. كما اشترط أن تخلو المساعدات من أيّ إشارة للجهة التي أرسلتها.

وقد نهجت قوى الأمر الواقع في المناطق الأخرى، نهج النظام في تسييس هذه الكارثة الإنسانيّة، واستغلالها لتحقيق مكاسب سياسيّة على حساب المتضرّرين من السوريّات والسوريين. فكانت الفرصة مواتية للإدارة الذاتيّة، لتثبيت موقعها واكتساب المزيد من الشرعيّة والمصداقيّة، وقامت بإرسال شاحنات من المساعدات الإنسانيّة إلى المناطق المتضررة في الشمال السوريّ، وقد رفضتها الحكومة المؤقّتة من منطلق سياسيّ أيضاً. أما النصرة وقائدها الجولاني، فقاموا بتقديم الكثير من المساعدات والتسهيلات للمنظمات العاملة على الأرض، لمساعدة المتضرّرين من الزلزال، ولم يتوان عن استغلال الظرف الكارثيّ، والترويج الإعلاميّ لتنظيمه، لإضفاء المزيد من الشرعيّة.

أما تركيا، التي تكبّدت معظم الأضرار البشريّة والماديّة، كانت معنيّة باحتياجات مواطنيها، وخاصّة أنّ الزلزال حدث قبل ثلاثة أشهر من انتخابات مهمّة للبلاد، ما ضاعف الضغوط على الحكومة التركيّة، للاستجابة للكارثة في الداخل التركيّ، وهذا ما جعلها غير قادرة على الاستجابة في مناطق الشمال السوريّ، التي تخضع بشكل أو بآخر لسلطتها. ولكن يجب التذكير بأنّ عدد الضحايا في تركيا، تجاوز 50 ألفاً، وملايين المتضرّرين، عدا عن التدمير الذي أصاب عدداً من المدن التركيّة. وكانت تركيّا قدّمت المساعدة وبعض التسهيلات المؤقّتة، لبعض المتضرّرين من السوريّات والسورين في تركيا، إلا أنّ الأمر لم يخلُ من التمييز، بحقّ بعض السوريّات والسوريين في بعض المناطق، وتضاربت المعلومات حول القرارات، التي تخصّ السوريّات والسوريين في تركيا. كما استخدمت بعض أطراف المعارضة التركيّة ملفّ اللجوء السوريّ، للاعتراض على سياسات الحكومة التركيّة، واتهامها بتقصيرها في الاستجابة لمساعدة المواطنين الأتراك، بسبب عبء مساعدة السوريين. وفي محاولة للتخفيف من الأعباء المترتّبة عليها، فتحت تركيا المجال للسوريّات والسوريين المتضرّرين من الزلزال، ومن حاملي بطاقة الحماية المؤقّتة، للعودة إلى سوريا خلال ثلاثة أشهر، مع ضمان عودتهم إلى الأراضي التركيّة. وبالفعل عاد عدد كبير من العائلات السوريّة إلى تلك المناطق، معظمهم من سكانها أو لديهم أقارب هناك، وليس واضحاً بعد عدد الذين سيعودون منهم إلى تركيا، بعد أن فقدوا بيوتهم وأعمالهم.

وعلى المستوى الدوليّ، كان للزلزال تداعيات إضافيّة في علاقات الدول مع النظام، حيث قامت بعض الدول التي تفرض عقوبات على النظام، وأبرزها الاتحاد الأوروبيّ والولايات المتحدة، بتخفيف بعض العقوبات، لتتيح مجالاً لوصول مساعدات أكثر إلى المتضرّرين والمتضرّرات، وشملت هذا التسهيلات التحويلات الماليّة إلى مناطق سيطرة النظام. كما أرسلت بعض الدول العربيّة، التي كانت قاطعت النظام السوريّ لأكثر من عشر سنوات، أرسلت مساعدات إلى مناطق النظام، وشهدنا زيارات متبادلة بين بعض الدول العربيّة والنظام السوريّ بذريعة الدعم الإنسانيّ، وسرعان ما تطوّرت لتتوّج بدعوة النظام لحضور قمّة جامعة الدول العربيّة في جدّة في 19 أيار الماضي، لأوّل مرّة منذ تجميد عضويّته في جامعة الدول العربيّة في تشرين الثاني 2011، الأمر الذي ستتمّ مناقشته لاحقاً في التقرير.

تداعيات الزلزال على النساء السوريّات

كان للزلزال تداعياته السلبيّة المضاعفة على النساء والفتيات، إذ لم تؤخذ احتياجاتهن الخاصة بعين النظر في المساعدات المقدّمة، وخاصّة الأمهات والحوامل. كما لم تتمّ مراعاة الخصوصيّة التي تحتاجها العائلات، عند تهيئة مخيمات الإيواء. وفي حالات أخرى مُنعت النساء من دخول الجوامع والمساجد، التي تمّ استخدامها للإيواء. وتعرّضن أحياناً للتحرّش من بعض الجهات، التي توزّع المساعدات في بعض المناطق. وفي بعض المناطق الأكثر محافظة، تأخرّت عمليّات إنقاذ بعض النساء، لأنهن بملابس غير ملائمة، حين وقوع الزلزال في ساعات الصباح الأولى.

التقاربات مع النظام السوريّ

التقارب التركيّ-السوريّ

افتُتح مسار إعادة العلاقات مع النظام السوريّ في تشرين الثاني 2022، عندما أبدى الرئيس التركيّ أردوغان استعداده للقاء رأس النظام السوريّ، بشار الأسد، مؤكّداً أنّه "لا عداوات دائمة في السياسة". وبالرغم من أنّ ذلك كان صادماً للكثيرين، إلا أنّه لم يكن وليد اللحظة، وفعليّاً كان انطلاق مسار أستانا في نهاية 2016، نقطة أساسيّة في الوصول إلى هذه المرحلة، التي ما زالت غير واضحة الملامح، فيما يتعلق بتفاصيل ما سينتج عنها، أو أطرها الزمنيّة.

على خلفيّة تصريح أردوغان في تشرين الثاني الماضي، بدأت سلسلة من اللقاءات في موسكو، كان أولها في 15 كانون الأول الماضي، على مستوى وزراء الدفاع لكلّ من سوريا وتركيا وروسيا، ولاحقاً أيضاً نواب وزراء الخارجيّة ووزراء الخارجيّة، التي انضمّ إليها الإيرانيون. وتمّ الحديث عن لقاء مرتقب على مستوى الرؤساء. وبالرغم من هذه اللقاءات، بدا واضحاً أنّ النظام السوريّ، ليس بصدد تقديم أيّ تنازلات، حيث استمرّ خطاب النظام الرسميّ، وغير الرسميّ بالتأكيد على وضع شروط مسبقة لتركيا، قبل أيّ توافقات.

إحدى القراءات لجهود موسكو الحثيثة، للمضيّ في مسار التقارب التركيّ هذا، هو مواجهة التمدّد الأمريكيّ في سوريا، وتداعياته على حلفائه في شمال شرق سوريا. وبالمحصلة السيطرة على المنطقة ومواردها، وبالأخص الموارد النفطيّة والمائيّة.

تركيا كان أيضاً لها حساباتها، ومنها ما هو مرتبط بسياساتها الداخليّة والخارجيّة. تتلخّص على المستوى الداخليّ، بالانتخابات التي جرت في 14 أيار (وذهبت إلى جولة ثانية في الانتخابات الرئاسيّة لأول مرّة في 28 أيار)، وكانت حملات التحضير لها، قد بدأت منذ العام الماضي، حيث ركّزت المعارضة التركيّة على ملفّ اللجوء السوريّ، كورقة ضاغطة على الحكومة التركيّة. ونتيجة للسياسات الحكوميّة، وتدهور الأوضاع الاقتصاديّة خلال السنوات الماضية، علت الأصوات الرافضة لوجود الأجانب على الأراضي التركيّة، وحمّلتهم مسؤوليّة تدهور الوضع الاقتصاديّ. وربّما كان هذا أحد أهمّ الدوافع الداخليّة، لإعلان مسؤولين في الحكومة التركيّة، عن رغبتهم في إعادة اللاجئات واللاجئين السوريين إلى بلدهم طوعيّاً. وبدأت ترجمة هذه التصريحات فعليّاً، ببناء بعض المساكن في شمال سوريا تمهيداً للعودة. في حين تحدّثت تقارير عن ترحيل بعض السوريين/ات قسريّاً إلى الشمال السوريّ، حسب بعض الجهات الحقوقيّة، وبرّرته جهات حكوميّة تركيّة بقضايا قانونيّة، تهدّد الأمن القوميّ التركيّ.

وكثيراً ما كان يتمّ التركيز على ملفّ الأمن القوميّ التركيّ، ويتمّ ربطه بحزب العمال الكردستانيّ، (المصنّف إرهابيّاً في تركيا)، الذي له ارتباطات مع قوى الأمر الواقع في شمال شرق سوريا. وأيّ جهة ترتبط بهذا الحزب، تعدّها تركيا مصدر خطر على أمنها القوميّ. إضافة إلى مواقف تركيا المعلنة الرافضة قيام أيّ جماعة – وبالأخصّ كرديّة – بتأسيس حكم ذاتيّ، أو الانفصال عن بلدها، لما له من تأثير على أكراد تركيا، وعلى أمنها القوميّ.

وكانت تركيا خلال سنوات النزاع الأولى في سوريا، دعت المجتمع الدوليّ والغرب، ودول الخليج للضغط على نظام الأسد، وطالبت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسيّ، بدعمها في إنشاء منطقة حظر طيران في شمال سوريا، وإقامة منطقة آمنة على طول الحدود، التي تمتدّ حوالي 900 كم، على أن تكون هذه المنطقة بعمق 30 كم، ولم يتمّ تلبية طلبها هذا.

وفي أيلول 2015، تغيّرت خارطة الصراع بدخول روسيا رسميّاً إلى ساحة النزاع، وأصبح من غير الممكن استجابة حلف شمال الأطلسيّ لطلب أردوغان، بإقامة حظر جويّ، ومواجهة الروس.

إلا أنّ الدول الغربيّة، استجابت لتشكيل تحالف دوليّ بقيادة أمريكيّة، لمحاربة تنظيم "داعش"، الذي عدّته تهديداً عابراً للحدود، وقامت حينها بدعم القوات الكرديّة المسلّحة في شمال شرق سوريا، وظهرت "قسد" كأداة لتحقيق هذه المهمة. الأمر الذي أقلق تركيا، وقد باتت "قسد" المرتبطة بحزب العمّال الكردستانيّ، تمتلك القوّة والدعم.

كما شهدت السنوات الماضية تدخلاً عسكريّاً في سوريا، عبر ثلاث عمليّات عسكريّة، لفصائل محليّة متورّطة بانتهاكات حقوق الإنسان، ومدعومة تركيّاً، وهي "غصن الزيتون"، و"درع الفرات"، و"نبع السلام"، بهدف الحدّ من إمكانيّة تمدّد القوى الكرديّة. الأمر الذي يعرقل عمليّة العودة الطوعيّة للاجئات واللاجئين السوريين.

إضافة إلى هذه العوامل والظروف، تحسّنت خلال السنوات الماضية العلاقات التركيّة-الروسيّة، ليس فقط في الملفّ السوريّ، بل في العلاقات بين البلدين على عدّة مستويات، وتجلى ذلك أيضاً من خلال مقاربة تركيا الملفّ الأوكراني، حيث نهجت السياسة الخارجيّة التركيّة نهجاً وسطيّاً بين طرفي النزاع؛ الغربي-الأمريكي والروسي، ما انعكس على الملفّ السوريّ، حيث كان للتنسيق التركيّ-الروسيّ دور في حلحلة بعض إشكالات مسار أستانا، على خلفيّة انشغال الغرب بالحرب على أوكرانيا.

في ظلّ هذه الإحداثيّات، بدأت تركيا بمحاولة حلّ مشاكلها الداخليّة والخارجيّة، تجلّى ذلك على الملفّ السوريّ، حيث وافقت تركيا على الانخراط في عمليّة تقارب مع النظام السوريّ، والتفاوض معه لتحقيق مصالحها، برعاية روسيّة. إلا أنّه حتى الآن لم يتمّ التوصّل إلى أيّ اتفاق، وتبدو الأمور عالقة حاليّاً، وكانت قد توقّفت خلال الفترة الماضية بسبب الانتخابات في تركيا، ومن المتوقّع أن يعود هذا الملف إلى الواجهة، بعد أن تستأنف الحكومة التركيّة الجديدة أعمالها، حيث تمّ تغيير عدد من الشخصيّات التي لها علاقة مباشرة بالملفّ السوريّ، مثل وزيري الخارجيّة والدفاع، وكذلك رئيس الاستخبارات التركيّة. في خطابها الرسمي وتصريحاتها، ما زالت تركيا تردّد أنّ الهدف الأساس من أيّ تقارب، سيكون لتهيئة الظروف المناسبة لحلّ سياسيّ وفق القرار 2254، كما أكّد أحد مسؤولي الملفّ السوريّ في الخارجيّة التركيّة، مطلع حزيران الجاري، بأنّه لا يمكن أن تتمّ عودة اللاجئين/ات السوريين/ات، بدون حلّ سياسيّ وفق القرار 2254.

من جهته، يعمل النظام على عرقلة أيّ توافقات، بشروطه التعجيزيّة كما تبدو على خارطة الإحداثيّات الحاليّة، حيث لم تلقَ مطالبه بخروج القوات التركيّة دعماً، حتّى من حلفائه، كما لا يبدي استعداداً لاستقبال ملايين اللاجئين/ات دون مقابل، خاصةً وأنّه يعاني ضغوطاً اقتصاديّة شديدة في مناطق سيطرته. الحافز الوحيد للنظام هو استعادة السيطرة على موارد المناطق الشماليّة الشرقيّة من البلاد، الواقعة خارج هذه المعادلة أصلاً، حيث معقل القوّة الدوليّة الأمريكيّة، التي لا علاقة لها – على الأقلّ حتى الآن – بهذه الجهود.

ليس واضحاً بعد إذا ما كان سيستمر مسار التقارب التركيّ-السوريّ بالوتيرة نفسها، وإذا ما كان سيتلاقى مع التقارب العربيّ-السوريّ، في سعيهما لإيجاد حلّ نهائيّ للملفّ السوريّ، حيث يتلاقيان في بعض النقاط مثل موضوع ملفّ اللاجئين، والأمن القوميّ للدول، وتجارة المخدّرات، مع التأكيد رسميّاً على الحلّ السياسيّ. إلا أنّ تلك الجهود، تظلّ قاصرة دون توافق دوليّ، وانخراط باقي الدول المعنيّة بالملفّ السوريّ. وفي هذا السياق، مايزال هناك توجه دوليّ، وبالتحديد غربيّ-أمريكيّ، يعارض خطوات التقارب مع النظام السوريّ، وإعادة تأهيله دون أيّ تغيير في سلوكه. فما يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بـ "لاءاته" الثلاث: لا للتطبيع، لا لرفع العقوبات، لا لإعادة الإعمار، قبل البدء بعمليّة سياسيّة حقيقيّة، وكذلك الولايات المتحدة. ما يعني أنّه سيكون من الصعوبة بمكان للمسارين التركيّ-السوريّ، والعربيّ-السوريّ، أن يحقّقا أيّ تقدّم حقيقيّ على الساحة السوريّة، دون انخراط باقي الدول المعنيّة بالملفّ السوريّ.

التقارب العربيّ-السوريّ

بعد اثني عشرَ عاماً من العزلة العربيّة المفروضة على النظام السوريّ، قرّرت الدول العربيّة طي هذه الصفحة، ورفع العزلة عن النظام السوريّ، على خلفيّة دراميّة المشهد، الذي مازالت تحكمه الصراعات والانقسامات، بين سلطات الأمر الواقع الأربع، كما استمرار ممارسات النظام القمعيّة، التي دفعت الشعب السوريّ أصلاً للثورة عليه، ونتائجها الكارثيّة، حيث ما زال أكثر من نصف الشعب السوريّ مهجّراً داخليّاً وخارجيّاً، ومئات الآلاف في عداد المعتقلين/ات والمفقودين/ات والمختفين/ات قسراً.

على الرغم من كلّ ذلك، وافقت جامعة الدول العربيّة بقيادة السعوديّة، على استعادة النظام مقعدَ سوريا، بعد تجميد عضويّتها في الجامعة العربيّة في تشرين الثاني 2011. ويأتي هذا على خلفيّة تغييرات إقليميّة، تعمل فيها السعوديّة على إظهار ريادتها في الشؤون الإقليميّة، وفي سياق فكّ الارتباط الأمريكيّ عن الشرق الأوسط، وانفراج العلاقات مع إيران. وكما في التقارب التركيّ-السوريّ، لم يكن التقارب العربيّ-السوريّ وليد اللحظة، بل جاء نتيجة تطوّرات، امتدّت لاثنتي عشرة سنة الماضية.

عندما واجه النظام السوريّ الاحتجاجات السلميّة، التي بدأت في آذار 2011 بعنف شديد، راقبت الدول العربيّة وخصوصاً دول الخليج تطور الأحداث بحذر، ثم انضمّت إلى المعسكر الراغب في إسقاط النظام، مع الغرب والولايات المتحدة. وقد سعت الجامعة العربيّة في تلك المرحلة، لإيجاد حلّ للأزمة السوريّة بإرسال بعثاتها، ورفعت تقاريرها حول الوضع في سوريا، وقدّمت مبادرات تمّ تجاهلها كليّاً من قبل النظام السوريّ.

كان الموقف العربيّ بدايةً مبنيّاً على عاملين أساسيين؛ العامل الأول العنف الشديد الذي استخدمه النظام السوريّ لمواجهة المحتجين والمحتجات، الذي أحرج هذه الأنظمة، خاصة حين تمّ تصويره على أنّه عنف قائم على أسس طائفيّة، استهدف الغالبيّة السنيّة. أمّا العامل الآخر والمرتبط إلى حدّ ما بسابقه، فهو توسّع النفوذ الإيرانيّ في سوريا، المصدر الرئيسيّ لتهديد استقرار دول الخليج.

وعلى ضوء ذلك، اغتنمت دول الخليج فرصة فرض العقوبات العربيّة على النظام، وتجميد عضويّة سوريا في الجامعة العربيّة، لتقليص النفوذ الإيرانيّ، بدعم جهود إسقاط النظام السوريّ، واستبداله بنظام حليف لمواجهة خطر إيران، أو أقلّ ارتباطاً بإيران، فدعمت عدداً من الفصائل لإسقاط النظام عسكريّاً، في الوقت الذي كانت تستظلّ فيه بالمظلّة الغربيّة الأمريكيّة.

وكانت تصريحات وزير الخارجيّة السعوديّ آنذاك، عادل الجبير في تشرين الثاني 2015، أكّدت بمواصلة دعم السعوديّة للمعارضة، إذا ما فشلت الجهود السياسيّة في الإطاحة برأس النظام.

لكنّ الأمور بدأت تتغيّر منذ 2018، عندما تأكّد فشل الحلّ العسكريّ، واختلفت مواقف الدول العربيّة من الملفّ السوريّ ببروز اتّجاهين متناقضين؛ الاتّجاه الأول رأى ضرورة الاعتراف بالأمر الواقع، وإعادة العلاقات مع النظام، بعد فشل جهود الإطاحة به، وتقوده الإمارات العربية المتحدة والبحرين متذرّعين، بالحفاظ على المصالح الاقتصاديّة في سوريا، وفتح المجال لإعادة إعمار البلاد، وهذا ما يساهم في تقليص نفوذ إيران المتزايد أكثر من استمرار سياسة عزل سوريا.

أما الاتجاه الآخر، وعلى رأسه السعودية ومصر، فرأى ضرورة دعم المساعي الدبلوماسيّة للضغط على النظام، وانهياره تحت ثقل الواقع الاقتصاديّ للبلاد، وعجز حلفائه عن دعمه، بعد إعلانه انتصارَه عسكريّاً. وسارعت السعوديّة لدعم المعارضة السياسيّة، مستضيفة مؤتمري "الرياض 1"، و"الرياض 2"، اللذين نتج عنهما؛ الهيئة العليا للتفاوض، ولاحقاً هيئة التفاوض لتوحيد جهود المعارضة السوريّة، والعمل على إيجاد حلّ سياسيّ للأزمة السوريّة.

وبينما استعادت دول مثل الإمارات والبحرين علاقاتها مع النظام السوريّ منذ نهايات 2018، استمرّت السعودية متمسّكة بموقفها الصلب، وحالت دون نجاح المحاولات الجزائريّة لإعادة سوريا، أو دعوتها لحضور مؤتمر الجامعة العربيّة في العام الماضي. واستمرّ ذلك حتى شباط 2023، عندما صرّح وزير الخارجيّة السعوديّ، فيصل بن فرحان، خلال جلسة في مؤتمر ميونيخ للأمن، بأنّ هناك توافقاً يتشكّل في العالم العربي، على ضرورة الحوار مع دمشق في وقت ما لمعالجة القضايا الإنسانيّة، بما في ذلك عودة اللاجئين/ات، وأنّه لا جدوى من عزل سوريا.

ملامح التغيير في الموقف السعوديّ، تجلّت ليس فقط في موقفها من سوريا، بل في تموضعها الإقليميّ أيضاً وعلاقاتها الدوليّة، التي بدأت باتّخاذها موقفاً وسطيّاً مع بداية الحرب في أوكرانيا. وكان له دلالات كبيرة حول موقفِ السعوديّة المتغيّر من الغرب والولايات المتحدة، وإعادةِ تموضعها على الخريطة الدوليّة، ولعبِ دور أساسيّ في إنهاء الصراعات في المنطقة، ضمن توازنات إقليميّة جديدة. وكان أهمّ تجليات ذلك، التوصّل إلى اتفاق أعاد العلاقات السعودية-الإيرانية برعاية صينية في آذار 2023. على هامش هذه الحيثيّات، جاء التغيير في مقاربة السعوديّة للملفّ السوريّ، الأمر الذي سرّعته الحالة الإنسانيّة الناتجة عن الزلزال، الذي ضرب سوريا وتركيا في شباط الماضي، وبات التقارب العربيّ مع النظام السوريّ على الأجندة السعوديّة. ما أسفر عن إعادة عضويّة سوريا في جامعة الدول العربيّة، وحضور بشار الأسد القمّة العربيّة، في 19 أيار الماضي في جدّة.

إلا أنّ إعادة العلاقات مع سوريا ليست هدفاً بحدّ ذاته، لأنها لا تعطي أكلها بتحقيق الأهداف المرجوّة في الاستقرار. لذا ستعمل السعوديّة وغيرها من الدول العربيّة، على تحقيق أهدافها عبر الوسائل الدبلوماسيّة، وهذا ما تمّ التأكيد عليه في البيان الختاميّ للاجتماع الوزاريّ للجامعة العربيّة، والقرار الصادر عنه في القاهرة في 7 أيار الماضي، الذي يعتمد التعاطي مع الملفّ السوريّ على أساس القرارات الدوليّة، وخاصة قرار مجلس الأمن 2254. كما تمّ التأكيد على أنّ عودة سوريا إلى جامعة الدول العربيّة هي خطوة، كان من المتوقع أن يقابلها خطوة من النظام السوريّ، مازالت رهن تعنّته.

عودة سوريا إلى جامعة الدول العربيّة، تعكس تحوّلاً في المقاربة العربيّة والإقليميّة للنظام السوريّ، تتعارض مع وجهات النظر الغربيّة – على الأقل المعلنة منها. إذ لا يمكن تجاهل تأثيرات الملفّ السوريّ السلبيّة، على محيطه العربيّ والإقليميّ، أكثر منه على الغرب وأمريكا.

وبالنتيجة، فقد أيقنت الدبلوماسيّة العربيّة، أنّه لاجدوى من العزلة المفروضة على النظام السوريّ، فمعالجة مشكلات سوريا الفائضة على محيطها العربيّ والإقليمي، تتطلّب مقاربات جديدة، كتجارة المخدّرات وتهريبها، وأزمة اللجوء وضبط أمن الحدود، إلى جانب الحدّ من المدّ الإيرانيّ المستشري.

عدّ النظام عودته إلى الجامعة العربيّة نصراً مؤزّراً، وهو لاشكّ داعم رمزيّ لشرعيّته لدى دول المنطقة، لكنّه لم يحقّق مبتغاه على الصعيد الاقتصاديّ، بعيداً عن الدعم الغربيّ، وخاصّة في ظلّ استمرار العقوبات على سوريا، ولا سيّما "قانون قيصر".

مطالب الدول العربيّة:

عودة النظام إلى جامعة الدول العربية ليست بلا مقابل، وهناك بعض الشروط الواضحة المطلوب من النظام تنفيذها والعمل عليها، وهي:

- **المطلب الأمنيّ:** يتضمّن ضرورة ضبط حدود سوريا، ومنع تسلل الجماعات الإرهابيّة والتنظيمات الإجراميّة، بما في ذلك تجارة المخدرات وتهريبها، وبالأخصّ الكبتاغون، الذي يتمّ تصنيعه بكثافة في سوريا، ويدرّ أرباحاً ضخمة، حسب تقارير دوليّة تشير إلى تورّط النظام في هذه الأنشطة، على الرغم من نفيه. وهذا مطلب أمنيّ عربيّ، وخاصّة للأردن والسعوديّة، ويشكّل تهديداً لاستقرار المنطقة.

- **المطلب الإنسانيّ:** يرتكز هذا المطلب أيضاً على الجانب السياسيّ، ويستلزم من دمشق السماح بتدفّق المساعدات لجميع السوريّات والسوريين، في أنحاء سوريا كافّة؛ سواء في مناطق سيطرة النظام، أم في المناطق خارج سيطرته. الهدف من ذلك تهيئة بيئة اقتصاديّة مناسبة، للعودة الطوعيّة والآمنة للاجئات واللاجئين السوريين.

- **ملفّ اللجوء:** من أهمّ الملفات لكثير من الدول، لا سيّما دول الجوار – الأردن والعراق ولبنان وتركيا. يتضمّن هذا الملف جهود إعادة اللاجئات واللاجئين إلى سوريا، مقابل التزام النظام السوريّ، بتوفير البيئة الملائمة للعودة الكريمة الآمنة والطوعية، ما يعني ضمان عدم تعرّضهم للملاحقة الأمنيّة، أو الانتقام أو المعاقبة بسبب التخلّف عن الخدمة العسكريّة. كما يتطلّب هذا الملفّ ضرورة بذل الجهود، لإعادة ممتلكات اللاجئات واللاجئين، التي تمّت مصادرتها سواء بشكل تعسفيّ، أو من خلال بعض القوانين الجائرة، التي صدرت خلال السنوات الماضية.

- **التسوية السياسيّة:** البدء بعملية تسوية تُفضي إلى حلّ سياسيّ مستدام للأزمة السوريّة، عبر تفعيل المفاوضات بين النظام السوريّ والمعارضة السوريّة، وفق القرارات ذات الصلة، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن 2254.

- **انسحاب القوات الأجنبيّة:** ويشمل القوات الأجنبيّة كافّة. وقد تتفاوت المطالب من دولة عربيّة إلى أخرى، ولكن من الواضح أنّ المسألة ليست سهلة، حيث ترتبط بمصالح متناقضة لدول مثل تركيا وروسيا

والولايات المتحدة وكذلك إيران. ومع ذلك، يمكن للنظام السوريّ أن يبدأ عمليّة المفاوضات مع هذه الدول، للتوصّل إلى اتفاق بشأن الانسحاب. ومن المتوقع أنّ هذه القوى لن تنسحب قبل التوصّل إلى توافق على المستوى الدوليّ، وهذا أيضاً مطلوب لاستئناف المفاوضات للحلّ السياسيّ، ما يعني أنّ انسحاب القوى الأجنبيّة مرتبط بشكل كبير بالعمليّة السياسيّة، والوصول إلى حلّ سياسيّ.

بالتأكيد هذه المطالب ليست سهلة التنفيذ، مع افتقار النظام للحوافز للقيام بهذه العمليّة، أو التحايل عليها لتحصيل مكتسبات مجانيّة دون تقديم تنازلات. وبالمقابل من غير المتوقّع أن تقدّم الدول العربيّة تنازلات حقيقيّة للنظام، دون إحراز أيّ تقدم حقيقيّ في أيّ من هذه الملفات، أو إظهار النظام جديّة في العمل عليها.

تحفّظات بعض الدول العربية بشأن التقارب مع دمشق:

- **المغرب**: تتحفظ على علاقة النظام السوريّ مع البوليساريو، والاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربيّة.
- **اليمن**: تطالب الحكومة اليمنيّة المدعومة من دول الخليج، بوقف دعم النظام السوريّ للحوثيين وحلفائهم في اليمن.
- **قطر**: ترى أنّ العلاقات مع النظام، وعودته للحضن العربيّ مشروطة بالانخراط في العمليّة السياسيّة، والاعتراف بالمعارضة السوريّة، والعمل على حلّ الملفّات الإنسانيّة، وعلى رأسها ملفّ المعتقلين/ات.
- **مصر**: تتعامل بحذر نظراً لمصالحها المتعدّدة مع دول الخليج من جهة، ومع الغرب والولايات المتحدة من جهة أخرى، كما مع القوى الأخرى ذات الصلة في الملفّ السوري، ومقاربتها للملفّ تتحلى بالتروّي.
- **الكويت**: تفضّل عودة النظام، على أساس الإجماع بين أعضاء الجامعة العربيّة.

تحديات التقارب مع النظام السوريّ:

نحن في الحركة السياسيّة النسويّة السوريّة، نأمل أن تأخذ جامعة الدول العربيّة دورها الفاعل في تسوية الأزمة السوريّة، عبر التطبيق الكامل للقرار 2254، فيما يحقّق تطلّعات الشعب السوريّ ويتيح له حقّ تقرير مصيره. ونرى ضرورة أن تتمحور هذه الجهود حول مبادئ العدالة والمواطنة المتساوية وحقوق الإنسان، وفق المواثيق الدوليّة. لذلك ننظر إلى هذا التقارب مع النظام، على أنّه خطوة أوليّة، في طريق التوصّل إلى حلّ سياسيّ. ونرى أن تأخذ الدول العربيّة، والدول التي تسير على خطى التقارب مع دمشق الأمور التالية بعين النظر:

- إعادة العلاقات مع النظام السوريّ، يمكن فهمها على أنّها موافقة ضمنيّة على الجرائم، التي ارتكبها وما زال يرتكبها بحقّ الشعب السوريّ، بما في ذلك الاعتقال والتعذيب حتى الموت، والقصف العشوائي الذي استهدف المدنيات/ين والتهجير والحصار والتجويع.
- اللاجئات واللاجئون السوريون، لم يغادروا سوريا في ظروف طبيعيّة، بحثاً عن فرص اقتصاديّة أفضل، بل تمّ تهجيرهم بفعل ممارسات النظام الإجراميّة، الخارجة على كلّ الأعراف الدوليّة. لذا، تنطوي عودتهم

إلى سوريا على مخاطر كبيرة من الاعتقال والانتقام، والإخفاء والتعذيب والإعدام، ما يعني عدم توفّر الشروط الآمنة لعودتهم. إضافة إلى ذلك، فقدان معظمهم/ن ممتلكاتهم/ن نتيجة القصف والسرقة والاستيلاء عليها من قبل النظام، ما يعني عدم توفّر المكان والمأوى.

- بالنظر إلى مطالب النظام بدخول المساعدات الإنسانيّة عن طريقه ودعمه اقتصاديّاً، وتشكيل لجنة عربيّة للتفاوض مع الغرب لرفع العقوبات، التي فُرضت عليه بسبب الجرائم التي ارتكبها، يجب التذكير بأنّ النظام السوريّ، أثبت مراراً وتكراراً أنّه غير قادر على تحقيق الاستقرار في سوريا، حيث يزداد الفساد تفشياً في مفاصل الدولة ومؤسّساتها، وهو العامل الأساسيّ الذي فاقم الأزمة الاقتصاديّة وعمّقها، وهذه المنظومة الفاسدة هي التي حوّلت سوريا إلى دولة منتجة ومصدّرة للمخدرات. حتى الآن لا ضمانات ولا إرادة لدى النظام لحلّ هذه القضية، بل ويستمرّ باستخدامها كورقة ابتزاز سياسيّ.

- لابدّ من إعلاء قيم حقوق الإنسان الأساسيّة، والمواثيق الدوليّة ذات الصلة على مصالح الدول المتناحرة على الساحة السوريّة. وعلى الرغم من أنّ وضع حقوق الإنسان عالميّاً، وفي منطقتنا خاصّة، ليست بأفضل أحوالها، إلا أنّ دعم نظام مارق على الأعراف الدوليّة، موسوم بجرائم حرب وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، يعطيه ضوءاً أخضرَ لمواصلة ارتكاب جرائمه دون أيّ رادع. وتلك إشارة مطمئنة لقوى الاستبداد في العالم، وسابقة خطيرة على الإنسانيّة جمعاء، تعزّز فكرة إمكانيّة الإفلات من العقاب.

تأثير التقارب مع النظام السوريّ على النساء في سوريا

تترك النزاعات، وبالأخصّ المسلحة، بصماتها الكارثيّة على المدنيات/ين، وبشكل مضاعف على الفئات الأضعف في المجتمع، بمن في ذلك النساء. وفي السياق السوريّ تتمثل بالتالي:

- إعادة العلاقات مع النظام دون أيّ خطوات جديّة، لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، ستطال النساء باستمرار العنف ضدّهن، من اعتقال بسبب مواقفهن السياسية، أو رهائن عن رجال مطلوبين من قبل النظام، وهذا يعني المزيد من الجرائم بحقّهن، كالتعذيب والاغتصاب تحت الاحتجاز، إضافة إلى الإخفاء القسريّ والعنف الجنسيّ.

- التقارب مع النظام السوريّ، دون أيّ إشارات أو خطوات لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجرائم الحرب في سوريا، يعني المزيد من الانتهاكات بحقّ النساء، في غياب السند القانونيّ، والرادع والأخلاقيّ، ما يزيد في تهميش دور النساء المهمّش أصلاً في المجتمع.

- النساء المهجّرات – سواء النازحات داخلياً أو اللاجئات – لديهن معاناة إضافية في الوضع المعيشيّ والاقتصاديّ المتردي، حيث يكون الاعتماد فقط على المساعدات الإنسانيّة، ما يجعل وضعهن أكثر هشاشة. وإعادة العلاقات مع النظام السوريّ دون معالجة الإشكاليات المرتبطة بملفّ اللجوء، تعني المزيد من عدم الاستقرار للنساء، والتهميش والتمييز في الوصول إلى المساعدات الإنسانيّة، التي هن بأمسّ الحاجة لها. كما سيواجهن صعوبات إضافيّة في العودة، في حال غياب الرجل بسبب الموت أو الاعتقال أو الاختفاء، وقد يحول ذلك دون قدرتهن على التنقّل بسهولة، أو استعادة الممتلكات، أو العمل أو الحصول على الوثائق الرسميّة لهنّ ولأولادهنّ، ما يزيد من إمكانيّة تهميشهن بشكل أكبر اجتماعيّاً واقتصاديّاً.

- إعادة تعويم النظام السوريّ بشكله الحاليّ، وبكلّ تبعاته من غياب المشاركة السياسيّة بشكل عام، ومشاركة النساء السياسيّة على وجه الخصوص، سيعمّق الشرخ القائم بتهميش النساء، ويعزّز المنظومة القائمة على استبعادهن من العمليّة السياسيّة، والوصول إلى المناصب القياديّة والمشاركة في اتّخاذ، أو صنع القرار المتعلّق بمستقبلهن ومجتمعهن وبلدهن.

ملفّ اللجوء

خلّف الصراع في سوريا واحدة من أكبر أزمات اللجوء في القرن الحادي والعشرين. في آذار 2023، دخل الصراع عامه الثالث عشر، ونظراً لتعقيداته على المستوى الداخليّ والإقليميّ والدوليّ خلال هذه السنوات، ومدى الدمار الذي أحدثه على الأرض والشعب وعلى المستويات كافّة، والجهات المرتبطة به سوريّاً وإقليميّاً ودوليّاً، كلّ ذلك أدى إلى عواقب سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وخيمة، داخل سوريا وخارجها.

أحد أوجه الأزمة السوريّة هو ملفّ اللجوء والنزوح، الذي طال نصف الشعب السوريّ. فأكثر من سبعة ملايين من اللاجئات واللاجئين السوريين، غالبيتهم/ن في دول الجوار – تركيا ولبنان والأردن والعراق – بالإضافة إلى دول أخرى في المنطقة، وفي دول أخرى حول العالم، وبالأخصّ في أوروبا. من المثير للاهتمام، أنّ غالبية السوريات والسوريين في المنطقة، يعيشون في مجتمعات مضيفة، حيث يعيش 5٪ فقط من اللاجئات واللاجئين السوريين في مخيمات، وهو 50٪ أقلّ مما كان عليه قبل خمس سنوات.

تركيا

تستضيف تركيا ما يقارب 4 مليون لاجئة ولاجئ سوريّ، حيث تبنّت تركيا في البداية سياسة الباب المفتوح تجاه السوريّات والسوريين، لكن أعدادهم الكبيرة بالتوازي مع الأزمات الاقتصاديّة الناشئة، أدّت إلى تصعيد مؤلم للعنصريّة في تركيا تجاه اللاجئين/ات. وبالرغم من أنّه بشكل عام، وبعيداً عن الجانب الإعلاميّ والابتزاز السياسيّ، كان هناك احتضان اجتماعيّ وحكوميّ للاجئين/ات السوريين في تركيا، إلا أنّه لا يمكن تجاهل المخاوف المستمرّة، بشأن احتمال ظهور موجات عنصريّة جديدة وأكثر عنفاً، قد تؤدي إلى تداعيات أسوأ، وبالأخصّ على النساء والأطفال.

وفي ظلّ الوضع الاقتصاديّ والانقسامات السياسيّة، كان من السهل استغلال قضيّة اللجوء السوريّ، كورقة سياسيّة بيد المعارضة التركيّة، وقد استخدمتها بشكل مكثّف خلال الأشهر الأخيرة، في حملاتها الانتخابيّة قبيل الانتخابات الرئاسيّة والبرلمانيّة، التي شهدتها البلاد في 14 أيار الماضي. كما كانت الورقة الأساسيّة، التي ركّزت عليها، في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسيّة. كما استغلّت المعارضة تداعيات الزلزال، الذي ضرب البلاد في شباط الماضي، لتستثمر في ملفّ اللجوء، خدمةً لحملتها الانتخابيّة، بتوجيه تهم سرقة المحالّ التجاريّة والممتلكات عقب الزلزال، بعنصريّة فاضحة. وبالمقابل تطرّقت الحكومة التركيّة إلى ملفّ اللجوء في حملاتها الانتخابيّة، إلا أنّ خطابها لم يحمل في طيّاته خطاب المعارضة العنصريّ، لكن استمرّ الحديث حول العمل على إعادة السوريّات والسوريين، كما في التصريحات المتعلّقة بالتقارب مع النظام السوريّ، لكن زاد عليه التوصّل إلى حلّ سياسيّ، والحديث عن عودة طوعيّة وآمنة. ووفق تصريحات الحكومة، فتركيا تعمل على إنشاء منازل في الشمال السوريّ، لاستيعاب حوالي مليون سوريّ، لضمان عودة طوعيّة وآمنة.

على الرغم من خسارة المعارضة، يبقى ملفّ اللجوء مصدر قلق كبير للسوريّات والسوريين في تركيا، إلا أنّه من المتوقع أن يبقى هذا الملفّ على جدول أعمال الحكومة التركيّة. كما لم يتضّح بعد مدى تأثير خطاب المعارضة العنصريّ على الشارع التركيّ، وتداعياته على السوريّات والسوريين، في ظلّ استمرار الأزمة الاقتصاديّة في البلاد.

الأردن

في الأردن، وبالرغم من الصعوبات الاقتصاديّة التي تواجهها البلاد، لم يسجّل أيّ سلوك عنصريّ اتجاه السوريّات والسوريين، كما في دول الجوار الأخرى، ربّما لأنّ الغالبيّة العظمى من اللاجئات واللاجئين السوريين في الأردن، يعيشون في مخيّمات باتت أقرب إلى مدن بكاملها، تقوم الأمم المتحدة والمنظمات الدوليّة بدعمها، فلا تتحمّل الحكومة عبء الإنفاق على حساب مواطنيها ومواطناتها. إلا أنّ الأردن في مساعيه الحثيثة الأخيرة، في ملفّ إعادة النظام السوريّ إلى جامعة الدول العربيّة، وضع ملفّ اللجوء على قائمة الملفّات التي يمكن العمل عليها، حيث تضمّنت مخرجات لقاء عمّان التمهيديّ لعودة النظام إلى الجامعة، تضمّنت بنوداً حول ملفّ اللجوء، بما في ذلك تمويل للبنية التحتيّة اللازمة لاستقبال اللاجئات واللاجئين السوريين الذين "سيعودون"، إلا أنّ ذلك يحمل في طياته مخاطر كبيرة لهم، تمّ التطرق إليها أعلاه.

لبنان

يعاني لبنان أزمة اقتصاديّة خانقة، زادت من حدّة التوتّرات السياسيّة والاجتماعيّة، وصلت إلى ما يذكّر البعض بأيام الحرب الأهليّة، في حين تشهد البلاد مشاكل جمّة على المستويات كافّة. وكما في تركيا، فتعداد السوريّات والسوريين كبير، ما زاد في حدّة التوّترات الموجودة أصلاً، على خلفيّة ممارسات الجيش السوريّ، إبان الحرب الأهليّة في لبنان، وكان ذلك مادة سهلة للاستغلال السياسيّ. وبالرغم من أنّ الغالبيّة العظمى من اللاجئات واللاجئين السوريين، يتلقون الدعم من منظمات دوليّة، وليس من الحكومة اللبنانيّة، إلا أنّ ذلك لم يمنع من حملات إعلاميّة مكثّفة، تحمّل مسؤوليّة تدهور الأوضاع في لبنان للوجود السوريّ، أدّت إلى مزيد من الضغوطات الاقتصاديّة والاجتماعيّة عليهم، ما أثّر على ملفي الصحة والتعليم. والحكومة اللبنانيّة منشغلة بأزماتها الداخليّة المتراكمة، وبالأخصّ على المستويين الاقتصاديّ والسياسيّ، وليس لديها القدرة، أو الرغبة بالتعاطي بهذا الملفّ.

كلّ هذا أدّى إلى تصاعد خطاب الكراهية، والمطالبة بترحيل اللاجئات واللاجئين السوريين، مع حملات تصعيد غير مسبوقة ضدّهن/م. تتمّ هذه الحملات برعاية الحكومة، أو بأحسن الأحوال تغضّ الحكومة الطرف عنها ولا تعالجها، وكذلك يتمّ استخدام هذه الحملات من قبل القوى السياسيّة والمدنيّة في لبنان في خلافاتها البينيّة، بمشاركة الجيش اللبنانيّ، والقوى الأمنيّة التي تنفّذ حملات الترحيل القسريّ لبعض اللاجئات واللاجئين.

الاتحاد الأوروبيّ

في الاتحاد الأوربي أدّى تدفق طالبي اللجوء السوريين/ات منذ عام 2015، إلى نقاشات وانقسامات سياسيّة كبيرة، تشتدّ خلال الأزمات الاقتصاديّة، وكثيراً ما يتمّ تحميل ملفّ اللجوء مسؤوليّة المشاكل الداخليّة، لتحقيق مكتسبات سياسيّة، ولتحريك الشارع ضدّ الحكومات القائمة. في الفترة الأخيرة، وبسبب موجات اللجوء المتتالية من عدّة مناطق نزاعات حول العالم، بما فيها سوريا، وبالأخصّ بعد موجات اللجوء من أوكرانيا عقب الحرب هناك، وفي ظلّ أوضاع اقتصاديّة واضطرابات سياسيّة، كان هناك دفع باتجاه إعادة النظر في لائحة دبلن الخاصة بالاتحاد الأوروبيّ، التي تقول بتقديم طلب اللجوء في أول دولة يدخلونها في الاتحاد الأوروبيّ.

التحديات في ملفّ اللجوء

دعت الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإنسانيّة، إلى زيادة الدعم الدوليّ لمعالجة أزمة اللجوء السوريّ والاستجابة لها. ومع ذلك، كان التنفيذ متفاوتاً، ولا يزال العديد من اللاجئين/ات يواجهون ظروفاً صعبة. ومن المتوقّع تزايد موجات اللجوء، في ظلّ الأزمات الاقتصاديّة العالميّة، وتصاعد الصراعات المحليّة والإقليميّة والدوليّة، وبالمقابل قصور في القدرة على الاستجابة، ما يعني تعمّق الأزمة وتحوّلها إلى قنابل بشريّة موقوتة حول العالم، لا يمكن معرفة عواقبها، ولكن على الأقلّ على المستوى الصحيّ والتعليميّ، فستكون العواقب كارثيّة.

ملفّ النزوح الداخليّ

كان للنزوح الداخليّ تأثير على المشهد السياسيّ داخل سوريا نفسها. فقد شهدت المناطق، التي أفرغها الصراع من سكّانها تحوّلات في ديناميكيّات السلطة، وكانت قدرة حكومة النظام، وحتى في مناطق السيطرة الأخرى، محدودة في توفير الرعاية للنازحات والنازحين، هذا في حال كان هناك رغبة للمساعدة. وتستمرّ المخاوف من عواقب تفرزها الضغوطات، التي تعيشها مجتمعات النزوح، وبالأخصّ عند المكوّنات المختلفة ثقافيّاً واجتماعيّاً. وتواجه مجتمعات النزوح وضعاً اقتصاديّاً واجتماعيّاً بغاية الصعوبة، وفي كثير من الأحيان، يفتقرون إلى فرصة وصول الخدمات الأساسيّة، بما في ذلك الصحة والتعليم، وصعوبة إيجاد فرص العمل، التي هي بالأساس قليلة في أنحاء البلاد، التي نهشتها سنوات الحرب، ودمّرت اقتصادها.

بالنظر إلى المستقبل، من المرجّح أن تكون عواقب النزوح طويلة المدى، على المستويات كافّة؛ السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، خاصّةً وأنّ عدداً كبيراً من السوريّات والسوريين، لا سيما الأطفال، قضوا جزءاً كبيراً من حياتهن/م، في مخيمات اللجوء أو النزوح وخارج البلاد، ومن المتوقع أن يكون لتجاربهن/م تأثير كبير على المشهد السياسيّ في المنطقة مستقبلاً.

العمليّة السياسيّة السوريّة

ما يزال الحلّ السياسيّ بشكل عام، وفق قرار مجلس الأمن 2254، الموقف الرسميّ للقوى السياسيّة السوريّة المعارضة، وكذلك للمجتمع الدوليّ والدول المعنيّة بالملف السوريّ، على الأقلّ رسميّاً، وإن تفاوتت وجهات النظر في تفاصيل تنفيذه، الأمر الذي بات محبطاً، وغير مأمول لدى أغلبيّة الشارع السوريّ.

شهدت السنة الماضية شبه توقف كامل للعمليّة السياسيّة السوريّة، حين سُجّل آخر اجتماع للجنة الدستوريّة في حزيران 2022، حيث قرّر النظام بعده التوقف عن حضور الاجتماعات. وخلال هذه الفترة، كان معظم النشاط في الملفّ السوريّ على المستوى الدوليّ، وبالتحديد فيما تمّ التطرّق إليه أعلاه، فيما يتعلق بالتقارب التركيّ-السوريّ، والتقارب العربيّ-السوريّ. وفي ظل الشرخ بين الغرب والولايات المتحدة من جهة وروسيا، الذي أخذ يتعمّق نتيجة الحرب في أوكرانيا، بات الملفّ السوريّ، وبالأخصّ في جانبه السياسيّ خارج نطاق أيّ تنسيق، أو عمل مشترك بين هذه الأطراف، ما يزيد من العوائق التي تحول دون إحراز أيّ تقدم في العمليّة السياسيّة. وما زالت هذه الإشكاليات، السبب الرئيس في استمرار الجمود في العمليّة السياسيّة السوريّة.

في المشهد السوريّ، نظرت الحركة بإيجابيّة لتشكيل هيئة التفاوض السوريّة، منذ أن عقدت اجتماعها الأوّل في نهاية 2019، بحضور مكوناتها السبعة كاملة. وعدّتها خطوة للبناء عليها بتضافر أكبر للقوى السياسيّة السوريّة، فيما يضمن تمثيلاً أفضل وأوسع للسوريّات والسوريين أينما وجدوا، بتخلي بعض الأطراف السياسيّة عن خطاباتها وممارساتها الاقصائيّة، وفتح قنوات التواصل والعمل مع القوى السياسيّة الوطنيّة كافّة. لكن ما يحدث اليوم فإنّ المعارضة مغيبّة كليّاً عن التطوّرات الأخيرة.

مشاركة النساء في العمليّة السياسيّة

ما زالت مشاركة النساء محدودة جداً في المسار السياسيّ، على الأقل في أجسام المعارضة الرسميّة، حيث لم تتعدّ 15٪ في أحسن الأحوال. ففي هيئة التفاوض السوريّة، الجسم الموكل بالتفاوض في العمليّة السياسيّة وفق القرار 2254، وفق التشكيلة الحاليّة فيه أربع نساء، (بعد وفاة عضوة الحركة د. بسمة قضماني، التي كانت ضمن كتلة المستقلين في الهيئة)، من بين 37 عضوة وعضواً، أي بنسبة لا تتجاوز 11٪. وفي اللجنة الدستوريّة، التي كانت د. بسمة قضماني عضوة في جسميها الموسّع والمصغّر (لجنة الصياغة)، باتت نسبة النساء فيها: 12٪، وأقلّ من 7٪، (في لجنة الصياغة، التي سمّتها هيئة التفاوض هناك عضوة واحدة فقط من أصل 15)، مع التنويه أنّه لم يتمّ بعد ملء المكان في أيّ من هذه الأجسام.

الحركة السياسيّة النسوية السوريّة، ترى ضرورة التزام الجهات السوريّة بتعهّداتها، وخاصّة المعارضة السياسيّة، برفع نسبة مشاركة المرأة بنسبة لا تقلّ عن 30٪. وتأخذ عليها عدم جدّيتها في تفعيل دور المرأة، وخاصّة في العمليّة السياسيّة، بما يتناسب وحضورها المكثّف في مفاصل العمل النضاليّ على الملفّ السوريّ. وبينما تستمرّ الخطابات الرسميّة عن دور المرأة السوريّة المهم، إلا أنّ الممارسات الفعليّة تعكس النظرة الذكوريّة النمطيّة اتجاه المرأة، التي ولّى زمنها.

كما تذكّر الحركة السياسيّة النسويّة السوريّة، بأهميّة تطبيق قرار مجلس الأمن 1325، فيما يتعلق بمشاركة المرأة في عمليّات السلام للوصول إلى سلام مستدام، وبالأخصّ بعد النزاعات المسلّحة، كتلك التي شهدتها سوريا خلال السنوات الماضية.

موقف الحركة والتوصيات

بناءً على كلّ ما سبق، ترى الحركة السياسيّة النسويّة السوريّة ما يلي:

- قضيّة المعتقلات والمعتقلين، والمخفيّات والمخفيين هي قضيّة إنسانيّة، يجب ألا تخضع للمقايضة السياسيّة، ولابدّ من الضغط على النظام السوريّ، وجميع الأطراف لإيجاد حلّ جذريّ، وإطلاق سراح جميع المعتقلات والمعتقلين، وكشف مصير جميع المخفيّات والمخفيين قسراً، وضرورة محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات من الأطراف كافّة.

- سلامة المدنيّات والمدنيين أولويّة في أنحاء سوريا كافّة، وتتحمّل سلطات الأمر الواقع مسؤولية الانتهاكات، بحقّ أهالي المناطق التي يسيطرون عليها. وجميع قوى الأمر الواقع، وعلى الرغم من تباياتها، إلا أنّها لا تمثّل طموحات الشعب السوريّ، ولا تشكّل نواة، يمكن الاستناد عليها لبناء سوريا المستقبل. والحلّ الوحيد هو الحلّ السياسيّ الشامل، بتطبيق كامل لقرار مجلس الأمن 2254، فيما يضمن إعادة وحدة سوريا، ويأخذ بالاعتبار مصلحة السوريّات والسوريين في كلّ المناطق، وصولاً إلى دولة المواطنة الكاملة والمتساوية للجميع، بغضّ النظر عن الجنس، أو الدين أو الطائفة، أو القوميّة أو غيرها.

- مخيّمات عائلات داعش تشكّل خطراً على المنطقة، لذلك يجب على الدول استلام رعاياها، الذين ما زالوا على الأراضي السوريّة، وتفكيك المخيّمات التي يقيمون فيها، كما يجب التحقيق في جرائمهم، ومحاكمتهم وفقاً لمعايير القوانين الدوليّة ذات الصلة، مع ضمان حقوق المتّهمين والإجراءات القانونيّة العادلة، وخاصّة بالنسبة للأطفال الذين نشأوا في هذه البيئة المتطرّفة، والنظر بسبل إعادة تأهيلهم ورعايتهم.

- يجب وقف الانتهاكات بحقّ السوريّات والسوريين، أينما كانوا في سوريا، وتتحمل قوى الأمر الواقع مسؤوليّة الانتهاكات والممارسات غير القانونيّة، في مناطق سيطرتها، وبالأخصّ العنف القائم على النوع الاجتماعيّ، وتردّي الأوضاع الأمنيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة المضاعفة على النساء.

- حلّ المأزق الاقتصاديّ الذي تعيشه سوريا، ويشكّل تهديداً حقيقيّاً لحيوات السوريّات والسوريين، وضمان وضع اقتصاديّ وحياة كريمة لهن/م، بالقضاء على اقتصاد الحرب، وتفكيك شبكاته ومساءلتها في المرحلة الانتقاليّة، وإنهاء حالة الفساد المستشرية في مفاصل اقتصاد الدولة كافّة، وبناء اقتصاد تنمويّ وإنتاجيّ، يراعي مصالح المناطق السوريّة على اختلافها، وحسب احتياجاتها وثرواتها. وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بالحلّ السياسيّ الشامل وفق القرارات الدوليّة.

- النساء يواجهن تحديات خاصة، وظروفاً شديدة الصعوبة في المجتمع، ومضاعفة في ظلّ الوضع القائم، تنعكس تداعياته الكارثيّة على المستوى الاجتماعيّ-الاقتصاديّ، الذي تأثّر باقتصاد الحرب سلباً، ولذلك فإنّ مصلحة النساء تكمن في بناء اقتصاد تنمويّ، يتيح فرص عمل أكثر، يرافقها إجراءات تضمن العدالة والمساواة في وصول النساء إلى هذه الفرص، وبطريقة تضمن للنساء والفئات المهمّشة بشكل عام فرصَ عيش كريم، ودوراً أكبر في عجلة الحياة الاقتصاديّة، ما يستلزم إيلاءها المزيد من الاهتمام لمعالجة أسباب التدهور والهشاشة، عبر قنوات دستوريّة وقانونيّة، لضمان المساواة والعدالة في الجوانب الاجتماعيّة والاقتصاديّة وغيرها.

- لا يجوز بأيّ شكل من الأشكال تسييس المساعدات الإنسانيّة، وضرورة تسهيل دخولها ووصولها إلى مستحقيها، تحت رقابة أمميّة ودوليّة، لضمان عدم سرقتها، واستغلالها سياسيّاً، وتوزيعها بشكل عادل لمستحقّيها من المتضرّرات والمتضرّرين من الكوارث الإنسانيّة في المناطق كافّة، بالاعتماد على جهات ومنظّمات تلتزم أرفع معايير المهنيّة والحياديّة.

- أثبت النظام السوريّ عدم القدرة، وعدم الرغبة في الاستجابة للاحتياجات الإنسانيّة كافّة، كما أثبت مراراً وتكراراً، أنّ منظومته القائمة على الفساد غير مؤهّلة لإيصال المساعدات إلى مستحقيها، ما يعني أنّ السبيل الوحيد لإيصال المساعدات إلى السوريّات والسوريين، في المناطق الخارجة عن سيطرته لا يمكن أن تكون عن طريقه، ويجب تمديد قرار مجلس الأمن المتعلق بالمساعدات عبر الحدود، في تموز القادم عند انتهاء صلاحيّة قرار مجلس الأمن 2672، وعدم الاكتفاء بالمساعدات عبر الخطوط، أو الاعتماد على دمشق، إذ يتوجّب إيجاد آليات بديلة، لإيصال المساعدات الإنسانيّة، تضمن عدم خضوعها للضغوط والابتزاز السياسيّ، وفتح معابر إضافيّة تضمن وصول المساعدات للسوريّات والسوريين في أنحاء سوريا كافّة.

- يجب أخذ احتياجات النساء الخاصّة بعين النظر في الكوارث، بالتخطيط واعتماد الاعتبارات الجنسانيّة في المساعدات، من حمّامات خاصة في المخيّمات، تضمن حماية خصوصيتهن وسلامتهن، إلى لحظ احتياجاتهن الخاصة في السلل، وتأمين خيم منفردة لكلّ أسرة، وفي الاستجابة السريعة للحالات الطارئة.

- تعاني السوريّات والسوريون في دول الجوار ظروفاً اقتصاديّة متردية، وصعوبات إضافيّة، في ظلّ نقص المساعدات، وعدم الاستجابة لاحتياجاتهم الناجمة عن وضع اللجوء، ما يستدعي الاهتمام بتأمين المساعدات اللازمة، والاستجابة لاحتياجاتهن/م المعيشيّة كافّة، بما في ذلك الدعم النفسيّ والقانونيّ، وبالأخصّ في دول اللجوء.

- تأخير الحلّ السياسيّ في سوريا، يعني المزيد من المعاناة والكوارث الإنسانيّة للسوريّات والسوريين أينما وجدوا، وبالأخصّ في الداخل السوريّ ودول الجوار. والكوارث الإنسانيّة في سوريا، وبالرغم من أهمية الاستجابة الإنسانيّة لها، إلا أنّ السبيل الوحيد لمعالجة تبعاتها بشكل نهائيّ، يكمن في حلّ جذور المشكلة بالحلّ السياسيّ الشامل، عبر التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن 2254، الذي يشكّل الطريقة الوحيدة لإنهاء الحرب وتداعياتها الإنسانيّة كافّة، والوصول إلى سلام مستدام.

- الوصول إلى حلّ حقيقيّ في سوريا يتطلّب التركيز على معالجة جذور المشكلة، التي يشكّل النظام السوريّ وممارساته الجزء الأساسيّ فيها، إذ لا يمكن أن تقتصر الجهود على معالجة أعراض المشكلة، التي اختلقها النظام السوريّ، أو نتجت عن ممارساته. والحلول الجزئيّة القائمة على أساس علاقات وتقاربات ثنائيّة بين النظام السوريّ، ودول أو مجموعة دول، لا يمكن أن تؤدّي إلى حلّ حقيقيّ وسلام مستدام في سوريا، ولا تلبّي مطالب الشعب السوريّ ومصالحه، لذلك يجب ربط أيّ مبادرات تقارب مع النظام السوريّ بخطوات واضحة، تصبّ في الحلّ السياسيّ الشامل، والدفع بالعمليّة السياسيّة من خلال التطبيق الكامل للقرارات الأمميّة ذات الصلة، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن 2254، وعلى أساس مفاوضات سوريّة-سوريّة برعاية الأمم المتحدة.

- يجب عدم تسييس ملفّ اللجوء، واستخدامه كورقة مقايضة وابتزاز سياسيّ، سواء مع النظام السوريّ، أو داخل دول اللجوء نفسها، ويجب توفير الحماية الكاملة والدعم للنازحات/ين واللاجئات/ين السوريين، وعدم ترحيلهن/م قسراً إلى سوريا، حيث تهدّد حياتهم وسلامتهم، بسبب استمرار مخاطر التعرّض للاعتقال التعسفيّ والإخفاء القسري، والمعاملة السيّئة والمهينة، والتعذيب والعنف الجسديّ والجنسيّ، وما يترتّب على ذلك من تداعيات وبالأخصّ على النساء، وعدم القدرة على استرجاع الأملاك، وعدم توفّر الخدمات الأساسيّة مثل الصحة والتعليم.

- ما زالت الظروف في سوريا غير ملائمة لعودة اللاجئات واللاجئين، حيث لا تتوفّر الظروف الحياتيّة بحدّها الأدنى في المناطق السوريّة كافّة، وخاصة الظروف الأمنيّة والاقتصاديّة والقانونيّة اللازمة لضمان عودة آمنة وطوعيّة، وكريمة للاجئات واللاجئين والنازحات والنازحين.

- العودة الآمنة والطوعيّة والكريمة، تتطلّب معالجة الأسباب الجذريّة لأزمة اللجوء، وهي نفسها جذور الأزمة السوريّة بجوانبها كافّة، ولا يمكن حلّها إلا من خلال حلّ سياسيّ شامل، ولذلك فإنّ ملفّ اللجوء يتطلّب معالجة شاملة، تراعي حقوق الإنسان، بما يتوافق مع المواثيق والمعاهدات الدوليّة ذات الصلة. وينبغي ألا تصبّ عودة اللاجئات واللاجئين في المزيد من التغيير الديمغرافيّ في سوريا، بإعادة اللاجئات واللاجئين قسراً إلى مناطق محدّدة بإرادة الجهة الراعية.

- يجب أن تلتزم دول الجوار بمبدأ عدم الإعادة القسريّة للاجئات واللاجئين، وأن تكون العودة طوعيّة وآمنة، إلى مناطق سكناهن/م الأصليّة، أو إلى المناطق التي يرغبون العودة إليها. ويجب وقف جميع عمليّات الترحيل القسريّ التي تهدّد سلامة السوريّات والسوريين، والاعتراف بحقوقهن/م وحمايتها وفق الشرعة والقوانين الدوليّة، وتوفير الدعم الكافي لهن/م، وضمان سلامتهن/ن، وأمنهن/م، وعدم استخدامهن/م كورقة ابتزاز سياسيّ للحصول على المساعدة، أو إلقاء اللوم على وجودهن/م في فشل الحكومات.

- ينبغي توفير الدعم اللازم للمجتمعات المستضيفة، وضمان توفير الظروف الكريمة للعيش، وفرص العمل للاجئات/ين السوريين، إلى حين قدرتهن/م على العودة الطوعيّة والآمنة إلى سوريا.

- يجب بذل الجهود لمكافحة خطاب العنصريّة والكراهية، ضدّ اللاجئات واللاجئين السوريين، ومن الضروري رفع مستوى الوعي داخل المجتمعات المضيفة، حول أهميّة التعايش السلميّ، واحترام حقوق الإنسان لجميع الأفراد، بغضّ النظر عن الجنسيّة أو الخلفيّة، والتصدي لمحاولات استخدامهن/م لتحقيق مكاسب سياسيّة، والتحريض على الكراهية.

- يجب تسهيل عمل المنظمات الدوليّة المعنيّة بمساعدة مجتمعات اللجوء، لتقديم المساعدات الإنسانيّة، بما في ذلك الخدمات الصحيّة والتعليميّة، والدعم النفسيّ، والمساعدة الاجتماعيّة للنازحات والنازحين واللاجئات واللاجئين، ولا سيّما النساء اللاتي تعرّضن لتجارب صعبة وصدمات نفسيّة.

- الحلّ الوحيد في سوريا هو الحلّ السياسيّ عبر التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن 2254، للوصول إلى انتقال سياسيّ، ما يتطلب خطوات بناء الثقة اللازمة لإنشاء البيئة الملائمة، لتطبيق الحلّ السياسيّ بكافة جوانبه، وكذلك لحلّ المشاكل الناتجة عن استمرار الوضع على ما هو عليه.

- الحلّ السياسي، الذي يجب أن يكون على أساس مفاوضات وحوار بين الأطراف السوريّة، يتطلب توافقاً وتنسيقاً على المستوى الدوليّ، وأيّ جهود تسعى للاستفراد بالحلّ، لن تكون مجدية، ولن تكون قادرة على الوصول إلى الحلّ الجذريّ، لذلك من المهمّ أن تعمل الدول والجهات الدوليّة الإقليمية ذات الصلة بالملفّ السوريّ على وضع اختلافاتها جانباً – بالأخص تلك غير المتعلقة بالملفّ السوري – والعمل للوصول إلى توافقات للدفع قدماً بالعمليّة السياسيّة السوريّة. وعلى صعيد قيام بعض الدول بخطوات تقارب مع النظام السوريّ، متجاهلة الطرف السوريّ الآخر (المعارضة السوريّة)، نؤكّد أنّ ذلك يشتّت الجهود، ويطيل أمد المعاناة، ولا يسير في الطريق الصحيح للحلّ السياسيّ الشامل، على أساس مفاوضات سوريّة-سوريّة، وفق قرار مجلس الأمن 2254.

- الحلّ السياسيّ يتطلّب الانخراط الإيجابيّ في العمليّة السياسيّة، وتحمّل المسؤوليّة من قبل الأطراف السياسيّة السوريّة، وهذا يتطلب بذل الجهود لإيقاف النظام السوريّ عن الاستمرار بسياسات التعطيل والمماطلة.

- ينبغي على هيئة التفاوض السوريّة، بعد اجتماعها الأخير الذي جمع مكوّناتها كافّة، بعد انقطاع دام أكثر من ثلاث سنوات ونصف، ينبغي عليها العمل على تحسين أدائها، والتواصل بشكل أفضل مع السوريّات والسوريين، وعدم إقصاء أيّ جهات سوريّة، أو قوى سياسيّة معارضة، إذ يجب أن تكون جميعها على طاولة المفاوضات.

- من الأهميّة بمكان تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، الذي يشدّد على ضرورة مشاركة المرأة في عمليّات السلام والأمن، واعتماد نهج يضمن مشاركة المرأة في جميع جوانب العمليّة السياسيّة، وفي المرحلة الانتقاليّة وإعادة الاعمار، وضمان دورها الفاعل ومشاركتها في بناء السلام المستدام، وهذا يتطلّب ضمان المشاركة الحقيقيّة للنساء في المعارضة في العمليّة السياسيّة السوريّة، من خلال وجودهن بنسبة لا تقلّ عن 30٪، وصولاً للمناصفة في أيّ هيئة، أو جسم، أو لجنة، أو وفد تفاوضيّ للمعارضة، والموكل إليها العمل على أيّ جزء من العمليّة السياسيّة والمرحلة الانتقاليّة، وأن تبقى 30٪ من المقاعد شاغرة، في حال لم يتمّ ترشيح نساء سوريّات لملئها.

ثُرْنا معاً... وسنبني معاً

Together we uprise... Together we will build

الحركة السياسية النسوية السورية

THE SYRIAN WOMEN'S POLITICAL MOVEMENT